أثر التحصين الإدارى على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة المراجعة: دراسة تطبيقية

إعداد

أ.د. أحمد كمال مطاوع

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

د.رشا محمد احمد النجار

مدرس المحاسبة

كلية التجارة – جامعة المنصورة

أ. عبد الرحمن فيصل بندر الدويش

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) ـ العدد (١٤) ـ يوليو ٢٠٢٥

https://www.rijcs.org/

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

The Impact of Administrative Immunization on the Relationship Between Internal Control Effectiveness and Audit Quality: An Applied Study

submitted by

prof. dr. ahmed kamal matawa
Professor of Accounting and Auditing
Faculty of Commerce – Mansoura University

dr. rasha mohamed ahmed el-naggar
Lecturer of Accounting
Faculty of Commerce – Mansoura University

mr. abdulrahman faisal bandar al-duwaish

Raya International Journal of Business Sciences

volume (4), issue (14), july 2025

Publisher

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

المستخلص

استهدف البحث الحالي معرفة أثر التحصين الإداري علي العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة المراجعة، ولقد تناولت الدراسة أثر التحصين الإداري على فعالية الرقابة الداخلية، أثر التحصين الإداري على جودة عملية المراجعة، تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، أثر التحصين الإداري على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، وذلك بالتطبيق علي الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي البالغ عددها ٨٦ شركة، واستبعدت الدراسة ١٢٧ مشاهدة ذات قيم مفقودة وعدد ١٥١ مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، ومن ثم أصبحت العينة النهائية للدراسة ٦٦٨ مشاهدة.

ولقد توصل البحث إلي وجود تأثير عكسي معنوي لآليات التحصين الإداري على جودة عملية المراجعة، وجود تأثير طردي معنوي لجودة هيكل الرقابة الداخلية بمكوناته الفرعية على جودة علمية المراجعة، وجود تأثير عكسي معنوي للرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري المتمثلة في: الملكية الإدارية، وفترة ولاية المدير التنفيذي ، وجود تأثير غير مباشر لآليات التحصين الإداري على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (وساطة جزئية).

الكلمات الدالة : التحصين الإداري، فعالية الرقابة الداخلية، جودة الراجعة.

Abstract

The current research aimed to know the effect of administrative immunization on the relationship between the effectiveness of internal control and the quality of the audit. The study dealt with the effect of administrative immunization on the effectiveness of internal control, the effect of administrative immunization on the quality of the audit process, analyzing the relationship between the effectiveness of internal control and the quality of the audit process, the effect of administrative immunization on the relationship between the effectiveness of internal control and the quality of the audit

process, by applying it to the companies listed in the Kuwaiti Stock Exchange, which number 86 companies. The study excluded 127 observations with missing values and 151 observations with abnormal and extreme values, and thus the final sample of the study became 668 observations.

The research found that there is a significant inverse effect of administrative immunization mechanisms on the quality of the audit process, a significant direct effect of the quality of the internal control structure with its sub-components on the quality of the audit science, a significant inverse effect of internal control on administrative immunization mechanisms represented by: administrative ownership, and the term of office of the executive director, and an indirect effect of administrative immunization mechanisms on the relationship between internal control and the quality of the audit process (partial mediation).

KeyWords: Administrative Immunization, Internal Control Effectiveness, Audit Quality.

أولاً: الإطار العام للبحث

١/١ مشكلة البحث:

قد يزيد التحصين الإداري من احتمالية استيلاء المديرين على ثروة الملاك، وقد يتجنب المديرون المتحصنون الأنشطة التي تحتوي على قرارات صعبه ومجهود مكلف، فمن الممكن أن يقوموا بتقديم أدلة غير حقيقية تساعدهم على الاحتفاظ بأماكنهم، حتى إذا كان هذا الدليل على حساب الأرباح المستقبلية، وقد يتلاعب المديرين رقم صافي الربح والمعلومات الأخرى الخاصة بالشركة من خلال التلاعب في الاستحقاقات الاختيارية، وذلك على حساب الأرباح في الأجل الطويل، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبياً على فعالية هيكل الرقابة الداخلية (Lamptey, et al., 2021).

حيث تساهم ممارسات التحصين الإداري في خفض مستويات إدارة الأرباح والتلاعب بنتائج الأعمال والمعلومات المستقبلية للشركة، نظراً لأن التحصين الإداري يقود المديرين إلى متابعة وتحقيق الأهداف طويلة الأجل، من خلال الاستثمار في المشروعات المربحة، ووضع الخطط الاستراتيجية الناجحة، مما يؤدي الى زيادة ثروة المساهمين وتعظيم قيمة الشركة، بدلاً من متابعة وتحقيق الأهداف قصيرة الأجل، من خلال التلاعب بالأرباح وإدارتها بطريقة سيئة تضر بمصلحة المساهمين. وبالتالي، فان التحصين الإداري يؤدي إلى اتباع المديرين لممارسات إدارة الأرباح. (Di Meo, et al., 2017; Mahdi, et al., 2018; Valiyan, et al., 2019).

ووفقاً للمشاكل التي تواجه البورصات العالمية، أتضح أن التحصين الإداري سلاح ذو حدين فإما أن يكون في صالح الأطراف ذوي المصلحة بما يدعم قيمة الشركة وتحقيق مستويات مرضية من جودة الأرباح، وقد يكون في غير صالح الأطراف ذوي المصلحة بما يسهم في زيادة قدرة المديرين على الاستيلاء على ما نصيب الملاك الأصليين (Valiyan, et al., 2019) ، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تطوير فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإلزام المراجع الخارجي بإبداء الرأي عنه وعن مدى عدالته، وذلك بغرض وجود ضامن عند ضعف الحوكمة وظهور التحصين الإداري وضمان

حقوق الأطراف ذوي المصلحة. ولكن في ظل غموض آليات المراجعة الخارجية لفعالية هيكل الرقابة الداخلية يصبح المراجع الخارجي أكثر تحفظاً في إبداء الرأي الفني المحايد بشأن فعالية هيكل الرقابة الداخلية .

وتمثل البورصة الكويتية ركيزة أساسية في الاقتصاد العالمي وذلك باعتبارها أول بورصة عربية منشأة في منطقة الخليج العربي عام ١٩٦٢، وتواجه تلك البورصة كبقية البورصات العالمية العديد من الأزمات والمشاكل مما أدى إلى تواتر القرارات والقوانين التي تنظم عمل سوق الأوراق المالية الكويتي. وفي هذا الشأن، أصدرت هيئة اسواق المال في دولة الكويت القرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٣ قواعد الحوكمة للشركات الخاضعة لرقابته. وقد حدد القرار قواعد الحوكمة للشركات الخاضعة لرقابته في إحدى عشر (١١) قاعدة، وكل قاعدة اشتملت على مجموعة من المبادئ. ومؤخراً، صدر القرار رقم ١٣٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن لجنة إدارة المخاطر وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية في هيئة سوق المال مما يؤكد على أهمية الرقابة الداخلية.

وقد صدر القرار الأخير في سوق الأوراق المالية الكويتي لسببين أولهما ارتفاع مستويات التعديلات في القوائم المالية بموجب تقرير المراجع الخارجي، وثانيهما ارتفاع الممارسات التعسفية من المديرين التنفيذيين عن طريق مخالفة قواعد الحوكمة ومن ثم ظهور ممارسات التحصين الإداري.

ونتاجاً لذلك، ظهر الجدل الأكاديمي بشأن ضبابية الآليات المستخدمة لمراجعة فعالية هيكل الرقابة الداخلية مما أسفر عن المؤشر المطور عن لجنة COSO لعام ٢٠٢٠، وذلك لأن استخدام مثل هذا المؤشر قد يضمن شفافية الآليات المستخدمة في الافصاح من قبل الشركة عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، وكذلك يحدد المعايير التي ينبغي على المراجع اتباعها في ابداء الرأي الفني المحايد بشأن هيكل الرقابة الداخلية (Chen, et al., 2020). ويساهم هذا المؤشر الجديد في كشف ممارسات التحصين الإداري من قبل الإدارة وانتهاك الرقابة الداخلية، ويمنع

المراجع من التعسف في إبداء الرأي الفني المحايد عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية نتيجة زوال الغموض في مراجعة الرقابة الداخلية ومن ثم ارتفاع جودة المراجعة.

وبناءً على ذلك، إذا تم النظر إلى تقلبات الواقع التشريعي في سوق الأوراق المالية الكويتي والتي تهدف الى ضمان قوة قواعد الحوكمة في سوق المال الكويتي، وكذلك ارتفاع مستوى الرقابة الداخلية بالشركات المدرجة فيه، وإذا تم النظر إلى الإصدارات المهنية المتطورة بشأن مؤشر جودة الرقابة الداخلية لعام ٢٠٢٠ والجدل الدائر على الساحة المحاسبية بين الكتاب والباحثين بشأن تلك العلاقة بين التحصين الإداري وجودة الرقابة الداخلية ورأي المراجع الخارجي، ويستهدف الباحث دراسة هذا الموضوع في سوق الأوراق المالية الكويتي.

ويرجع ذلك الدافع إلى أن الاصدارات المهنية المستحدثة بشأن جودة الرقابة الداخلية تهدف أساساً إلى ضمان حماية الأطراف ذوي المصلحة من الانتهاكات الإدارية الداخلية ولعل أهمها ممارسات التحصين الإداري، ومن ثم تعزيز دور المراجع الخارجي في إبداء الرأي الفني المحايد بشأن فعالية هيكل الرقابة الداخلية. وبالتالي، فإن الباحث عند دراسته للعلاقة بين مؤشر جودة الرقابة الداخلية وممارسات التحصين الإداري بما ينعكس على جودة تقرير المراجع الخارجي الذي سيسعى للإجابة على التساؤل التالي والذي يمثل مشكلة الدراسة:

هل يمكن للتحصين الإداري أن يؤثر على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المراجعة؟

٢/١ أهمية البحث:

في ضوء مشكلة البحث تتمثل **الأهمية العلمية** للدراسة في تحقيق القيمة المضافة للربط بين كلٍ من المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية باستخدام المؤشر المستحدث للرقابة الداخلية ومستوى الفعالية على جودة عملية المراجعة الخارجية في ظل تطبيق هذا المؤشر، بالإضافة إلي اعتبار الدراسة الحالية أولي المساهمات في بناء النظرية التي تحقق الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة الخارجية في ظل وساطة التحصين الإداري.

بينما تتمثل **الأهمية العملية** للدراسة في التأكد من حماية الأطراف ذو المصلحة من قيام الإدارة الداخلية بالتلاعب والمتمثلة في ممارسات التحصين الإداري، ومن ثم تعزيز دور المراجع الخارجي في إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدي فعالية هيكل الرقابة الداخلية وهذ بدوره يؤثر علي زيادة جودة تقرير المراجع وجودة المراجعة.

٣/١ أهداف البحث:

يسعى الباحث في هذه الدارسة إلى اختبار أثر الدور الوسيط للتحصين الإداري على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، وذلك لتحقيق عدة أهداف، **أولهما** دراسة مدى ملاءمة المؤشر الجديد للرقابة الداخلية في البيئة الكويتية ومدى قدرته على أن يعكس الواقع الرقابي للشركات الكويتية المقيدة في سوق الأوراق المالية، **وثانيهما** التعرف على دور المؤشر الجديد للرقابة الداخلية في تعظيم القيمة المضافة للمراجع الخارجي ورفع مستوى جودة عملية المراجعة الخارجية، **وأخيراً** التعرف على الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة المراجعة في ظل وساطة التحصين الإداري.

٤/١ نطاق البحث:

وفقاً لمشكلة الدراسة وأهدافها ولمحاولة تعميم نتائج البحث، يقتصر هدف الدراسة علي معرفة أثر التحصين الإداري علي العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، ولم يتعرض الباحث لمؤشرات الرقابة الداخلية التي تخرج عن الإطار المستحدث لـ COSO عام ٢٠٢٠، حيث تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في عدم تناول كافة المشاهدات التي توجد في البورصة الكويتية قبل عام ٢٠١٣ وذلك لعدم تأثرها بالقرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٣ ، ووفقاً لذلك سوف يعتمد الباحث علي الشركات المساهمة الكويتية بدءً بسلسلة زمنية تبدأ من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٣، بينما تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الاقتصار علي السوق المالي الكويتي.

٥/١ منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على كلٍ من المنهج الاستنباطي للاطلاع على الكتب والدوريات العلمية المتخصصة، والإصدارات العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بهدف استنباط المقترحات والنتائج الخاصة بالمتغيرات المتعلقة بالتحصين الإداري، وفعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، كما تم الاعتماد علي المنهج الاستقرائي لاستقراء الواقع والمشاكل ذات الصلة بموضوع الدراسة في بيئة المحاسبة الكويتية والتعرف على واقع العلاقة فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة في ظل الدور المعدل للتحصين الإدارى.

٦/١ الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية

قامت دراسة (Waseem, et al, 2023) بتحليل أثر التحصين الإداري على أداء الشركة في سياق الشركات ذات المؤشر KSE-100 في باكستان. تستخدم هذه الدراسة نصيب المدير التنفيذي كمقياس للتحصين الإداري ودراسة تأثيرها على الأداء المالي للشركات، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار من خلال توظيف الشركات ذات الأداء الأفضل المدرجة في مؤشر KSE-100 لقياس أداء الشركة، واستخدمت الدراسة المتغيرين المستخدمين لقياس أداء الشركة وهما العائد على الأصول ومتغير "Tobin's Q"، وبلغت عينة الدراسة ٣١٨ ملاحظة من ٥٣ شركة غير مالية في بورصة باكستان (PSX)، خلال فترة ٦ سنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠) من التقارير السنوية. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التحصين الإداري الذي يتم قياسه من خلال نصيب المدير التنفيذي والأداء المالي الذي يتم قياسه من خلال العائد علي الأصول وTobin's Q.

كما اختبرت دراسة (الحبشي، ٢٠٢٣) العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي في القوائم المالية كما اختبرت الدراسة أثر تركيز الملكية والملكية المؤسسية علي هذه العلاقة كمتغيرات معدلة، واستخدمت الدراسة عينة بلغت ٤٨ شركة غير مالية مقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، والتي تتكون ١٤٤ مشاهدة ، وأوضحت نتائج الدراسة وجود

تأثير إيجابي معنوي للتحصين الإداري علي تبني التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط في التقارير المالية، كما أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي معنوي للرافعة المالية ونسبة الأصول الثابتة الملموسة علي تبني الإدارة للتحفظ المحاسبي المشروط ووجود تأثير إيجابي معنوي لنوع مكتب المراجعة ، ونسبة التدفق النقدي التشغيلي، العائد علي الأصول علي التحفظ المحاسبي غير المشروط.

بينما اختبرت دراسة (فرج، ٢٠٢٣) العلاقة بين تفعيل إدارة المراجعة الداخلية وإدراك أصحاب المصالح لفاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالجامعات الحكومية المصرية، وكذلك اختبار أثر اختلاف كل نوع من أصحاب المصالح والاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية على العلاقة محل الاختبار، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي على تفعيل إدارة المراجعة الداخلية على إدراك أصحاب المصالح لفعالية الرقابة الداخلية بالجامعات الحكومية المصرية. كما تم استخدام متغيرين معدلين هما نوع أصحاب المصالح، والاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية. وخلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لاختلاف نوع أصحاب المصالح لتفعيل إدارة المراجعة الداخلية على إدراكهم لفعالية هيكل الرقابة الداخلية. بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي للاستقلال التنظيمي على إدارة المراجعة الداخلية على إدراك أصحاب المصالح لفعالية هيكل الرقابة الداخلية.

فيمما تناولت دراسة (Shiri, et al., 2023) العلاقة بين أسهم الملكية الإدارية، ونقاط ضعف الرقابة الداخلية، وتغيير المراجعين، وجودة المراجعة في سياق الشركات الإيرانية المدرجة، وبلغت عينة الدراسة ٨١٠ ملاحظة باستخدام طريقة الفحص خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، وأوضحت نتائج الدراسة أنه عندما يمتلك المديرون مستوى منخفضاً نسبياً أو مرتفعاً من أسهم الملكية الإدارية، فإن الزيادة في نقاط الضعف في الرقابة الداخلية تؤدي إلى اختيار مراجعين ذوي جودة أقل أو أعلى ، كما أظهرت النتائج أنه في ظل الظروف التي يحتفظ فيها المديرون بنسبة

منخفضة أو عالية نسبياً من أسهم الشركة، فإن الزيادة في نقاط ضعف الرقابة الداخلية تؤدي إلى انخفاض (زيادة) في دوران المراجعين.

كما اختبرت دراسة (سليمان والجوهري، ٢٠٢٣) العلاقة بين آليات التحصين الإداري المتمثلة في كل من مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، وازدواجية دور المدير التنفيذي، واستقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، وبلغت عينة الدراسة ٨٠ شركة الشركات المُقيدة بالبورصة المصدرية خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين كل من مدة بقاء المدير التنفيذي في منصبه، استقلال مجلس الإدارة، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الإدارية، ومستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

وبحثت دراسة (Dakhli, & Mtiraoui, 2023) في العلاقة بين بعض الخصائص المؤسسية وجودة المراجعة والتحصين الإداري في الشركات التونسية، واستخدمت الدراسة عينة مكونة من ٢٢٤ ملاحظة مدرجة في البورصة التونسية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، كما استخدمت نموذج الانحدار متعدد المتغيرات لاختبار الفرضيات باستخدام يتم استخدام التحليل العاملي الاستكشافي لأربعة متغيرات (ازدواجية الرئيس التنفيذي، ومدة ولاية الرئيس التنفيذي، وأقدمية الرئيس التنفيذي، وعمر الرئيس التنفيذي) لحساب مؤشر فريد يقيم التحصين الإداري. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ومعنوية بين جودة المراجعة والتحصين الإداري. كما أشارت الدراسة إلي أن خصائص الشركة تؤثر على التحصين الإداري خاصةً الأداء المالي للشركات والرافعة المالية للشركة لهما روابط إيجابية مع التحصين الإداري.

الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

تبين للباحث من خلال العرض السابق للدراسات اختلاف البيئات التي أجريت فيها الدراسات السابقة والمنهجيات المختلفة التي تم اتباعها في تلك الدراسات، بالإضافة إلى ذلك أتضح للباحث تفاوت النتائج بينهما حيث أوضحت دراسة (Shiri, et al., 2023) أنه عندما يمتلك المديرون مستوى منخفضاً نسبياً من أسهم الملكية الإدارية، فإن الزيادة في نقاط الضعف في الرقابة الداخلية تؤدي إلى اختيار مراجعين ذوي جودة أقل والعكس صحيح، وأشارت دراسة (Dakhli, & Mtiraoui, 2023) إلي أن خصائص الشركة تؤثر على التحصين الإداري خاصةً الأداء المالي للشركات والرافعة المالية للشركة لهما روابط إيجابية مع التحصين الإداري، فيما أشارت نتائج دراسة (Waseem, et al, 2023) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين التحصين الإداري الذي يتم قياسه من خلال نصيب المدير التنفيذي والأداء المالي الذي يتم قياسه من خلال العائد علي الأصول وTobin's Q.

وتكمن الفجوة البحثية في ندرة الدراسات التي اختبرت مؤشر الرقابة الداخلية الصادر في عام ٢٠٢٠ في ضوء متطلبات إطار COSO، حيث أن الاصدارات الخاصة بالرقابة الداخلية متعددة ولكن لا توجد قوانين ملزمة بأهمية الافصاح عن أوجه القصور بنظم الرقابة الداخلية في العديد من دول الشرق الأوسط. ومن ثم، تتضح أهمية اختبار هذا المؤشر نظراً لسهولة الحصول على العديد من البيانات الخاصة به، وعدم تناول الدراسات العلاقة بين المتغيرات الثلاثة حيث يوجد دراسات تناولت العلاقة بين التحصين الإداري والرقابة الداخلية من منظور غير مباشر، والعلاقة بين التحصين الإداري وجودة المراجعة، والعلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة المراجعة، وهو ما يدل علي أهمية القيام بالتحليل الثلاثي المستند إلى وجود دور وسيط للتحصين الإداري بين الرقابة الداخلية وجودة المراجعة.

كما تعد البيئة الكويتية ممهدة لتطبيق العلاقة بين متغيرات الدراسة خاصةً في ظل التقلبات التشريعية المستمرة للشركات المقيدة بسوق المال بها، وبعد القرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٧

يونيو ٢٠١٣ قواعد الحوكمة للشركات الخاضعة لرقابته، ثم صدر القرار ١٣٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن لجنة إدارة المخاطر وسياسة إدارة المخاطر التشغيلية مما يؤكد علي أهمية هيكل الرقابة الداخلية. **وتأسيسا على ذلك، يرى الباحث أن المحاور السابقة تمثل فجوة بحثية هامة يمكن للباحث تغطيتها من خلال الدراسة الحالية، حيث تتمثل الإضافة العلمية الهامة للدراسة في وضع إطار مقترح لقياس الأثر المعدل للتحصين الإدارى على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة.**

٧/١ خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، سوف يقوم الباحث بتقسيم البحث كما يلي:

١. الاطار العام للبحث.
٢. الخلفية النظرية واشتقاق الفروض.
٣. الدراسة التطبيقية
٤. نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة
٥. المراجع.

ثانياً: الخلفية النظرية واشتقاق الفروض

يتناول الباحث في هذا القسم أثر التحصين الإداري على فعالية الرقابة الداخلية، أثر التحصين الإداري على جودة عملية المراجعة، تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، أثر التحصين الإداري على العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، ومن ثم يتم تقسيم هذا القسم كما يلي:

١/٢ أثر التحصين الإداري على فعالية الرقابة الداخلية

تواجه الشركات حول العالم مخاطر تشغيلية قد تعيق تحقيق أهدافها المالية وغير المالية، قد لا تكون الإدارة الفعالة لموارد الجهة ممكنة دون وجود نظام رقابة متعمد لتوجيه القرارات والأنشطة نحو الهدف المنشود، ففي حالة غياب نظام رقابة داخلية معاصر تكون موارد الشركة عرضة للهدر والاحتيال وسوء استخدام الموارد المتاحة، وبالتالي تم ربط زيادة الاحتيال واختلاس أصول الشركة بنزاع الوكالة حيث يسعى المدير إلى تحقيق مصالح تختلف عن مصالح المساهمين (Onsindu, et al., 2023).

ويوجد وجهتي نظر متعارضتين للتحصين الإداري عن تفضيلات المديرين المتحصنين وهما وجهة نظر آمنة وفيها يتجنب المديرون المتحصنون الأنشطة التي تحتوي علي قرارات صعبة ومجهود مكلف وذلك بهدف توفير الحماية لهم من الفصل عن منصبهم، أما وجهة نظر الاستيلاء وفيها يحتمل أن يقوم المدير المتحصن إدارياً بالاستيلاء علي ثروة المديرين ، ووفقاً لهذه الاحتمالية يمكن أن يدل التحصين الإداري علي ضعف الرقابة والحوكمة (عبد المنعم، ٢٠٢١).

ويستطيع المديرون المحصنون وضع سياسات معينة تمكنهم من تعظيم المنافع الخاصة على حساب جميع المساهمين الآخرين ، كقرارات هيكل رأس ، وسياسات الدفع، وحتى القرارات العرضية ، فهذه القرارات تقدم أدلة وفيرة لدعم تأثير التحصين الإداري، وقد يؤثر ارتفاع مستوى الملكية الإدارية كآلية للتحصين الإداري على جودة الرقابة الداخلية بشكل سلبي، من خلال تمتع المديرون الذين يمتلكون حصصاً أعلى بسيطرة أقوى على الشركة، مما يؤدي إلى تفاقم تضارب

المصالح بين المساهمين وحملة السندات، وبالتالي قدرة أكبر على متابعة مصالحهم الخاصة ، بالإضافة إلي أن المديرين ذو الملكية الأعلى عادةً ما يكون لديهم حافز أقوى لاتخاذ قرارات استثمارية أكثر خطورة ، وتحفيز الاستثمارات التقديرية كالنفقات الرأسمالية والبحث والتطوير (Chen, et al.,2020)، وهذا بدوره يؤثر علي نظام الرقابة الداخلية.

وبالنسبة للمساهمين يكمن أثر التحصين الإداري من جانب تحليل مشكلة الوكالة في جودة المعلومات المحاسبية، ففي ظل وجود حوافز للتلاعب بأداء الشركات، فإن المديرين التنفيذيين الأكثر تحصيناً يصبحون أقل ميلاً إلى الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، وعلى النقيض من ذلك فإن المديرين التنفيذيين الذين يتعرضون لضغوط السوق، لكي يبدوا أكثر قدرة أمام أعين أصحاب المصلحة ويؤمنون وظائفهم، هم أكثر عرضة لاستخدام المستحقات بشكل انتهازي واتخاذ قرارات تشغيلية غير فعالة لجعل أصحاب المصلحة يعتقدون أن الشركة أكثر ربحية وأكثر قيمة مما هي عليه(Salehi, et al., 2018) .

ويري الباحث أن التحصين الإداري يؤدي إلى الحد من الاستخدام الانتهازي للمستحقات، فضلاً عن التلاعب بالأنشطة الحقيقية عندما يكون هناك حوافز لتحقيق أهداف إعداد التقارير المالية قصيرة الأجل، كتلبية معايير الأرباح أو التغلب عليها، ومن الممكن أن يؤدي التحصين الإداري أيضاً إلى ممارسات إدارة الأرباح الأقل ضرراً بقيمة الشركة. ويحدث هذا عندما يتلاعب المديرون التنفيذيون المحصنون بالأرباح بطريقة أقل انتهازية لأنهم أكثر اهتماماً بقيمة الشركة المستقبلية من الرؤساء التنفيذيين غير المحصنين. ونتيجة لهذا فإن المديرين المتحصنون من الممكن أن يستخدموا المرونة المتأصلة في الاستحقاقات وفي القرارات التشغيلية لإبلاغ أصحاب المصلحة بالأداء المستقبلي، وليس لإخفاء الأداء الحالي على حساب انخفاض قيمة الشركة.

وفي الوقت نفسه، فإن التدابير المضادة للاستحواذ من شأنها أن تمنع مشكلة الأفق الوظيفي للمدير التنفيذي، والتي بموجبها يميل الرؤساء التنفيذيون الذين لديهم توقعات منخفضة للبقاء في الشركة إلى التركيز على العواقب القصيرة الأجل لاستثماراتهم الاستراتيجية بدلا من اعتبارات

نمو الشركة طويلة الأجل، وبالتالي فإن التحصين سوف يتوافق مع مصالح المساهمين والمديرين التنفيذيين (Di Meo, et al., 2017).

وأوضحت دراسة (Di Meo, et al., 2017) أن المستويات المتوسطة من الملكية الإدارية تعمل أيضاً كآلية ردع للاستيلاء تعمل على تعزيز التحصين الإداري، مما يقلل من احتمالية الاستحواذ على الشركة وهذا بدوره قد تفيد المساهمين ، كما أكدت دراسة (Shen, et al., 2021) علي أن تحصين المدير التنفيذي وفترته يرتبطان بشكل كبير بالإفصاح عن نقاط ضعف الرقابة الداخلية وذلك بموجب قانون (Sarbanes-Oxley -SOX 404)) ، كما أوضحت الدراسة أن انخفاض احتمال الإفصاح عن القسم ٤٠٤ يرتبط بعدد أكبر نسبياً من أعضاء لجنة المراجعة الذين يتمتعون بخبرة محاسبية وإشرافية، فضلاً عن قوة مجلس الإدارة.

وأظهرت دراسة (Zhang and Chen 2016) أنه كلما زادت شدة المنافسة في سوق المنتجات، زادت جودة الرقابة الداخلية، وذكرت دراسة (Kumar, & Zattoni, 2014) أن المديرين التنفيذيين المحصنين هم أكثر عرضة لاستغلال ضعف الرقابة الداخلية ، في حين أن طول فترة المديرين التنفيذيين الذين لديهم آفاق وظيفية متبقية أصغر للاستفادة من مثل هذا التلاعب، هم أقل عرضة للقيام بذلك.

٢ /٢ أثر التحصين الإداري على جودة عملية المراجعة

تشير جودة المراجعة إلى تقييم أو قياس مستوى أعمال المراجعة التي يؤديها المراجع (Ismail, et al., 2020) ، وهو يستلزم تقييم مدى التزام المراجع بمعايير المراجعة ذات الصلة وإجراء عمليات المراجعة بجدية وشمولية وموضوعية، ويمكن أن يؤثر مستوى جودة المراجعة بشكل كبير على موثوقية مراجعة التقارير المالية وثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في المعلومات المالية للشركة (Amahalu, 2020).

حيث تلعب جودة المراجعة دوراً حيوياً في التأكد من موثوقية ودقة المعلومات المقدمة في التقارير المالية، فالمراجع ذو الجودة العالية يقوم بفحص معاملات الشركة وسجلاتها المحاسبية

والإفصاحات والتحقق منها بدقة (Kaawaase, et al., 2021)، كما تساهم جودة المراجعة في التحقق من التزام الشركة بالمعايير واللوائح المحاسبية ذات الصلة من خلال قيام المراجع ذو الجودة العالية بتقييم التزام الشركة بالمبادئ المحاسبية والإفصاحات المناسبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية (Hai & Quy, 2019).

ويلعب المراجعون أيضاً دوراً مهماً في الحد من سلطة المديرين والعمل كأداة تحكم لتقليل سلطة المديرين. ومع ذلك، فإن خدمات المراجعة تتحمل بعض التكاليف للشركات، والتي يتم تحديدها في ضوء تقييم المراجع لمقدار المخاطر وحجم العمل وتعقيده، ويمكن أن تؤثر تكلفة الوكالة أيضاً بشكل متزايد على أتعاب المراجعة فكلما زاد انتشار تكاليف الوكالة في شركات الأعمال، كلما زاد جهد المراجع للتأكد من عدم وجود الاحتيال والأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أتعاب المراجعة. ومن ثم يمكن القول أن الزيادة في تكاليف الوكالة في الشركات ستؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر والتعقيد وحجم التشغيل والحاجة إلى قوة متخصصة في الشركة. وبما أن هذه البنود من ضمن عقود المراجعة فإنها تؤثر على أتعاب المراجعة (Nazaridavaji, & Rajaei Khoramabad, 2021).

ولذلك تعتبر المراجعة الخارجية أحد الآليات الرقابية التي تدل علي أنواع مختلفة منها ضبط أداء الإدارة والتحقق من جودة التقارير المالية التي تتولى إدارة الإدارة، وبالرغم من ذلك يسعى المدير المحصن إدارياً إلى تحقيق أهدافه الشخصية حتي لو على حساب مصلحة باقي أصحاب المصلحة، وذلك من خلال إخفاءه لأثار تحركاته وإدارة معلومات التقارير المالية وممارسة إدارة الأرباح ، ومع إدراك المديرون لخطورة اكتشاف هذه الممارسات وأثارها التي قد تصل إلى المسائلة القانونية، ومع التسليم بأن المراجع الخارجي هو أجدر من يستطيع اكتشاف هذه الممارسات سيسعى هؤلاء المديرون إلى الضغط فى اتجاه اختيار مراجع خارجي أقل جودة بحيث لا يستطيع اكتشاف ممارساتهم الانتهازية (Fagbemi, et al.,2020).

وأكدت دراسة (Desender, et al., 2013) علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي وأتعاب المراجعة، علاوة على ذلك، كما كشفت دراسة (Farooq, et al., 2018) وجود علاقة إيجابية وهامة بين أتعاب المراجعة وجودة مجلس الإدارة، بالإضافة إلى تأكيد دراسة (Jizi, & Nehme, 2018) علي أن الشركات التي لديها مجلس إدارة مستقل ولجان مراجعة فعالة تكون أكثر ميلاً نحو جودة مراجعة عالية، ومن ثم تدفع هذه الشركات أتعاب أعلى لدعم مصالح المساهمين ضد سوء الاستخدام والانتهازية من جانب المديرين الذين يتمتعون بسلطات تنفيذية أعلى.

بينما ناقشت دراسة (Lamptey, et al., 2021) وجهتي نظر لتأثير التحصين الإداري على السلوك الإداري وأداء الشركات، فوجهة النظر الأولي تري أن التحصين الإداري يشجع الانتهازية الإدارية كالتلاعب بالأرباح لتعزيز الدخل المفصح عنه، ومن ثم يؤثر سلباً على أداء الشركة، أما وجهة النظر الأخرى تري أن التحصين الإداري يحد من الانتهازية الإدارية وبالتالي يعزز أداء الشركة ويحسن قيمة المساهمين.

ولذلك يتوقع الباحث أن أتعاب المراجعة في الشركات التي تتعامل مع ظاهرة التحصين الإداري تكون أعلى من الشركات الأخرى، بحيث يقوم المراجعون عند التخطيط لإجراءات المراجعة بإجراء المزيد من الاختبارات في الشركات التي لديها مديرين يتمتعون بسلطة تنفيذية أعلى، وهو ما يزيد بدوره أتعاب المراجعة، وقد يترتب علي التحصين الإداري الحد من السلوك الانتهازي لدي المديرين بسبب تعزيز الأمن الوظيفي ومن ثم فإن التحصين الإداري يزيد من جودة عملية المراجعة، ولكن إذا كان التحصين الإداري يؤدي إلى عدم الانضباط الإداري ويمكّن المديرين من اتخاذ إجراءات تخدم مصالحهم الذاتية.

كما يعد أي تغيير في الملكية و/أو نظرية الوكالة أحد العوامل المساهمة في جودة المراجعة، مما يوضح فصل المالك عن المديرين ويمكن أن يؤثر التغيير في هذا التشكيل على الطلب على خدمات المراجعة عالية الجودة، ففي الشركات ذات نسبة الملكية الأعلى، يكون الطلب على خدمات

المراجعة عالية الجودة أقل وضوحاً بسبب تراجع تضارب المصالح بين العملاء والوكلاء، بالإضافة إلي إن الشركات التي لديها استقلالية مجلس الإدارة تكون أقل ميلاً نحو الاستعانة بمراجعين ذوي جودة عالية، مما يجعل التقارير المالية أكثر وضوحاً من ذي قبل (AlQadasi, & Abidin, 2018 ; Jiraporn, et al., 2018).

وقد يكون المديرون دائماً على استعداد للإفصاح عن المعلومات والأخبار المفيدة المتعلقة بأدائهم، لذا فهم بحاجة إلى بعض الآليات للتأكد من دقة المعلومات ذات الصلة وموثوقيتها. وتعد إحدى آليات الاعتماد هذه هي جودة عملية المراجعة المرتفعة، ووفقاً لنظرية الوكالة، فإن المراجع المستقل كعامل مسيطر يقلل من تكاليف الوكالة عن طريق الحد من تلاعب المديرين بالمعلومات المحاسبية ، مما يزيد من قيمة الشركة من خلال الإشراف على مخالفات الرئيس التنفيذي في الشركة والحد منها، ففي حالة كان لدى المراجع المؤهلات المطلوبة، فسيكون قادري على تشخيص الاحتيال واستكشافه والإفصاح عنه في التقارير المالية دون التأثر بانتهازية المديرين (Nazaridavaji, & Rajaei Khoramabad, 2021).

ويتم تقديم تقرير المراجعة في الوقت المناسب في مجلس إدارة الشركات التي تتمتع بالاستقلالية المطلوبة، وبالتالي فإن استقلالية مجلس الإدارة وقيامه بالإشراف على أداء المديرين وسلوكهم من شأنه أن يؤدي إلى الحد من المخاطر الجوهرية وتأخير تقرير المراجعة، أي إن ظاهرة ازدواجية الرئيس التنفيذي التي تحدث في الشركات بحيث يكون الرئيس التنفيذي هو مدير مجلس الإدارة في نفس الوقت، مما يؤدي إلى زيادة السلطة التنفيذية للرئيس التنفيذي في اتخاذ القرار (Blankley, et al. 2014).

ومن ناحية أخرى، فإن ازدواجية الرئيس التنفيذي تقلل من الترابط بين أعضاء مجلس الإدارة. ومن هنا فإن التأثير السلبي لهذه الظاهرة هو عدم قدرة مجلس الإدارة على الاستفادة من دوره الرقابي على أداء الرئيس التنفيذي، مما يزيد من مدة تقرير المراجعة . ولكن أكدت دراسة

(Samaha, & Khlif, 2017) أن لجنة المراجعة والمراجع المستقل والعوامل الإستراتيجية للشركة تساهم بشكل كبير في عرض تقرير المراجعة وتوقيت المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.

وأوضحت دراسة (Susanto, & Pradipta, A. 2017) أن فرصة المراجع للحصول على آراء مشروطة تكون أعلى في الشركات التي لديها إدارة الأرباح، وجودة المراجعة، ومؤشرات الملكية، ففرصة تقديم آراء معدلة للتقارير المالية المنشورة تكون أعلى عندما تكون نسبة ملكية الأعضاء غير المحدودين ولجنة المراجعة أقل، مما يزيد من فرصة التحيز في التقارير المالية.

يمكن أن تستند العلاقة بين التحصين الإداري وجودة المراجعة إلى وجهات نظر مختلفة، فمن الممكن أن يكون لدي مديري الملكية العالية مصالح اقتصادية طويلة المدى في الشركة، وذلك لأن جزءاً من ثرواتهم مرتبط بقيمة الشركة على المدى الطويل، ونتيجة لذلك سيكون المديرون أكثر تحفيزاً لتقليل مخاطر التحريفات في التقارير المالية وتحسين جودة المعلومات حتى يتمكن السوق من تقييم الشركة ككل بشكل إيجابي وبالتالي زيادة قيمة الشركة، كما يسعى هؤلاء المديرون إلى طمأنة المساهمين والمستثمرين بشأن التغيرات في قيمة الشركة من خلال الإفصاح عن معلومات حول أرباح شركاتهم(Shiri, et al., 2023).

ولذلك يري الباحث أن زيادة جودة المراجعة تؤدي إلى انخفاض تضارب المصالح بين المديرين والمالكين، والحد من التلاعب في الأرباح المحاسبية من قبل المديرين، ونمو الموثوقية وإعداد التقارير المالية ذات جودة عالية ، في حين أن انخفاض جودة المراجعة قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة، ومن ثم تساهم جودة المراجعة في تقليل الأثر السلبي للتحصين الإداري.

٣/٢ تحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة

تعد المراجعة جزءاً من نظام إعداد التقارير المالية في الشركة، كما يمكن النظر إلى الرقابة الداخلية كبديل للمراجعة، ولذلك فإن بيئة الرقابة الداخلية هي الجزء الذي من المتوقع أن يؤثر على جودة المراجعة، وقد يكون الوصول إلى بيانات الرقابة الداخلية أمراً صعباً، ولا يوجد مؤشر واضح على أنه يمكن استخدامها لقياس الرقابة الداخلية للشركة، ولذلك فإن زيادة مخاطر

الضعف في نظام الرقابة الداخلية، وبشكل خاص مخاطر الرقابة، يزيد من مخاطر المراجعة، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر المعلومات، ومن أجل تغطية هذه المخاطر تحاول الشركات اختيار مراجع جيد لتقليل مخاطر المعلومات وبالتالي مخاطر القرار(Chen, et al., 2017) .

لذا تعتبر نتيجة مراجعة التقارير المالية هي رأي حول ما إذا كانت التقارير المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، ويتم إجراء عمليات مراجعة التقارير المالية باستخدام منهج قائم على المخاطر، ويتم تشغيله عادةً باستخدام نموذج مخاطر المراجعة التالي: (Bhaskar,et al., 2019)

مخاطر المراجعة (AR)= المخاطر الكامنة (IR) × مخاطر الرقابة (CR) × خطر الاكتشاف (DR)

حيث أن مخاطر المراجعة (AR)، وهي مخاطر فشل المراجعة، أو مخاطر قيام المراجع بإصدار رأي مراجعة غير متحفظ على التقارير المالية التي تحتوي على أخطاء جوهرية. أما المخاطر الكامنة (IR) هي مخاطر حدوث أخطاء مادية (مستقلة عن الرقابة الداخلية للشركة)، بينما تعرف مخاطر الرقابة (CR) بمخاطر فشل الرقابة الداخلية للشركة في منع أو اكتشاف الأخطاء المادية، وبالتالي فإن خطر المراجعة هو وظيفة تقييم المراجع لخطر احتواء التقارير المالية على أخطاء جوهرية (IR CR) ومخاطر فشل الإجراءات الأساسية للمراجع في تحديد الأخطاء المادية الموجودة، أو خطر الاكتشاف (DR).

حيث تتضمن عمليات المراجعة المبنية على المخاطر حكماً مهنياً هاماً في تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية وتحديد الاختبارات الكافية والمناسبة لتحقيق المستوى المطلوب من مخاطر المراجعة. وبالتالي، فهي توفر فرصة كبيرة لأخطاء حكم المراجع، ويقوم مراجعي التقارير المالية أولاً بتحديد مخاطر المراجعة وتقدير المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة، بناءً على ذلك يقومون بحساب مخاطر الاكتشاف (DR ¼ AR/(IR CR)). نظرًا لأن المخاطر الفعلية الكامنة ومخاطر الرقابة غير مؤكدة، يتم تقدير كل منها مع الخطأ بناءً على المعلومات المتاحة أثناء تخطيط المراجعة. عندما يرغب مراجعو الخدمات المالية في الاعتماد على الضوابط على تأكيد معين.

وبالتالي تقدير مخاطر الرقابة بأنها أقل من الحد الأقصى، ويجب عليهم إجراء اختبارات الرقابة لتأكيد تقديرات مخاطر الرقابة الخاصة بهم. إذا تم تصميمها بشكل جيد إذا كانت أدوات الرقابة تعمل بفعالية، فقد يستخدم المراجعون مجموعة من أدوات الرقابة والاختبارات الموضوعية للحد من مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مناسب. باختصار، إن تحقيق المستوى المطلوب من مخاطر المراجعة، وجودة مراجعة نظام الرقابة، هو وظيفة لقدرة المراجعين على تقدير الحالة الحقيقية لخطر التحريف الجوهري وجودة أحكام المراجعين حول طبيعة وكفاية الأدلة اللازمة لتحقيق المستوى المطلوب من مخاطر المراجعة(Bhaskar,et al., 2019).

ولقد أصبحت عمليات مراجعة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية (ICFR) مطلوبة بالنسبة لأكبر جهات الإصدار العامة في الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ (الكونغرس الأمريكي ٢٠٠٢)، بالإضافة إلى طلب مراجعة الإفصاحات حول جودة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، فقد أدى هذا التفويض إلى تحول جوهري في كيفية إجراء عمليات مراجعة التقارير المالية عندما تكون عمليات مراجعة الرقابة الداخلية على التقارير المالية مطلوبة لأنه يجب تنفيذها "بطريقة متكاملة"، وتعد عمليات المراجعة المتكاملة مع الرقابة الداخلية على التقارير المالية تعطي المزيد من المعلومات حول جودة الرقابة الداخلية والمخاطر ذات الصلة بالأخطاء الجوهرية مقارنةً بعمليات مراجعة التقارير المالية المماثلة، مما قد يؤدي إلى عمليات مراجعة للخدمات المالية ذات جودة أعلى(Bhaskar, et al., 2019) .

وأكدت دراسة (Shiri, et al., 2023) علي وجود علاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث تؤدي نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية إلى انخفاض جودة الاستحقاقات بالإضافة إلى زيادة التلاعب ، كما أوضحت الدراسة أن الشركات التي لديها أنظمة رقابة داخلية ضعيفة تدفع أيضاً أتعاب مراجعة أعلى نظراً لأن ضعف نظام الرقابة الداخلية يزيد من مخاطر التحريف في التقارير المالية وكذلك مخاطر الأعمال، وبالتالي يقوم المراجع بتوسيع

تقييماته. ففي مثل هذه الحالة من الممكن أن يقوم المراجع بزيادة مستوى تقييماته من أجل تقليل مخاطر المراجعة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة أتعاب المراجعة.

كما تساعد الآليات الفعالة لمراقبة الجودة علي التأكد من موثوقية ودقة عمليات المراجعة، ويمكن أن يكون تناوب المراجعين بمثابة إجراء لمراقبة الجودة من خلال تقديم مراجعين جدد يتمتعون بخبرات ووجهات نظر متنوعة يمكن أن تعزز جودة عملية المراجعة، وبالتالي تزيد من احتمالية اكتشاف الأخطاء أو التحريفات، وتقليل عدم تماثل المعلومات بين مختلف الأطراف المشاركة في عملية المراجعة من خلال الحصول على أدلة كافية وموثوقة لتوفير التأكد من دقة التقارير المالية (Dewayanto, et al, 2017).

وينشأ عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح بين الملاك والإدارة نتيجة لمشاكل الوكالة، وفي سياق أنظمة الرقابة الداخلية، يمكن أن تحدث نقاط الضعف عندما ينخرط الوكلاء في سلوك انتهازي، أو يتهربون من مسؤولياتهم، أو يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية ، ويمكن أن تنشأ نقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية من عواقب غير مقصودة وخصائص ناشئة، فعندما تصبح الشركات أكثر تعقيداً يمكن أن تؤدي قيود معالجة المعلومات إلى نقاط ضعف في تصميم التحكم وتنفيذه ومراقبته ، ويمكن أن تؤدي التحيزات المعرفية، مثل الثقة المفرطة أو التحيز التأكيدي، إلى ضعف في عمليات صنع القرار وتقييم المخاطر. ويمكن للعوامل التحفيزية أن تساهم أيضاً في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية (Li, et al., 2022; Shan, et al.,2019) .

ولذلك يمكن اعتبار خدمات المراجعة أداة رقابية في هيكل حوكمة الشركات، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية المقدمة من الإدارة ومنح المراجعون الائتمان لهذه المستندات. وبشكل عام، تعد إجراءات المراجعة وإبداء الرأي حول التقارير المالية قصة معقدة تتطلب التقييم لنشاط العميل وهيكل الرقابة الداخلية واتخاذ قرارات بشأن قبول تكليف العميل وجمع المستندات الإيجابية المتعلقة بمطالبات إدارة الشركة للحصول على رأي مناسب، ومن ثم سيتم عرض المنتج

النهائي لمراجعة التقارير المالية في شكل تقرير مراجعة يحتوي على رأي المراجع فيما يتعلق بمدى موثوقية التقارير المالية (Rusmin, & Evans, 2017) .

حيث ينتج عن ارتفاع جودة المراجعة انخفاض معدل ضعف الرقابة الداخلية، فالمراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبري، حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي للمراجعين لهما تأثير سلبي علي مشاكل الرقابة الداخلية، أي أن مقاييس جودة المراجعة يترتب عليها انخفاض معدل ضعف الرقابة الداخلية، وذلك لاعتبار جودة المراجعة آلية مراقبة تساعد في حل مشاكل الوكالة بين المديرين وأصحاب المصلحة (Feng, et al., 2021) ، ويرجع ذلك لقدرة المراجع علي تقليل ممارسات إدارة الأرباح، وقد يكون لدي المراجع حوافز قوية تدفع الشركات للإفصاح عن الأخبار السيئة في الوقت المناسب وقد يقدم اقتراحات لمساعدة الشركات علي تقليل ظهور الأحداث السلبية المتطرفة وآثارها (Chen, et al., 2012).

كما تساعد جودة المراجعة في اكتشاف الأخطاء والاحتيال في عملية إعداد التقارير المالية حيث يقوم المراجع ذو الجودة العالية بإجراء تحليلات شاملة لنظام الرقابة الداخلية في الشركة، واختبار مدى كفايته وفعاليته، وتقديم توصيات لمعالجة أي نقاط ضعف تم تحديدها (Mexmonov, 2020)، كما تشمل جودة المراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية في الشركة عن طريق قيام المراجع بإجراء تقييمات للتأكد من وجود رقابة داخلية قوية، وحماية الأصول، وتخفيف مخاطر الاحتيال، وتحسين دقة التقارير المالية، وتحسين استخدام الموارد (Boskou et al., 2019).

بالإضافة إلى إن جودة المراجعة الجيدة تعزز الشفافية المالية للشركات عن طريق تقديم المراجع لنصائح وتوصيات قيمة لإدارة الشركة، فقد تغطي هذه التوصيات تحسينات العملية أو الرقابة الداخلية أو كفاءة الموارد أو السياسات المالية المحسنة، ومن خلال تنفيذ مثل هذه الاقتراحات، يمكن للشركات تعزيز كفاءتها، وخفض التكاليف، وتعزيز مرونتها المالية. ويلعب

المدققون ذوو الجودة العالية دورًا حاسمًا في ضمان امتثال الشركة للوائح المالية ذات الصلة (Pandapotan et al., 2023).

لذلك تعد جودة المراجعة في الشركات عاملاً مهماً في تحديد وضعها المالي، ولذلك تعد عمليات المراجعة عالية الجودة ضرورية لتقييم موثوقية التقارير المالية بدقة (Nkundabanyanga, et al., 2020) ، حيث تعطي عمليات المراجعة الثقة لدى المستثمرين وأصحاب المصلحة، كما تؤكد لهم أن التقارير المالية تقدم تمثيلاً حقيقياً للوضع المالي (Amahalu, 2020)، فإن عمليات المراجعة منخفضة الجودة ينتج عنها شكوك بمصداقية المعلومات المالية التي تم الإفصاح عنها (Kuntari et al., 2017).

ومن العوامل الحاسمة الأخرى التي تساهم في تعزيز وضع الشركة هو تنفيذ تدابير الرقابة الداخلية الفعالة، حيث يساعد نظام الرقابة الداخلية القوي على التخفيف من مخاطر الاحتيال والأخطاء وإساءة استخدام الأصول، وبالتالي زرع الثقة في أصحاب المصلحة في موثوقية المعلومات المالية (Setyorini et al., 2021).

فلقد زادت أهمية نظام الرقابة الداخلية الذي أصبح آلية قيمة في مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها وغاياتها، كما يمكن أن يعزز جودة التقارير المالية ويحل مشاكل الحوكمة. وأخيرا، ومن ثم يعد تنفيذ هيكل للرقابة الداخلية الفعال عنصر هام في التأكد من جودة التقارير المالية، فضلاً عن فعالية الرقابة الداخلية على الالتزام، وفعالية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير، وهذا بدوره يزيد من جودة عملية المراجعة (Khalil, 2023).

ووفقاً لـ (سعيد، ٢٠١٤؛ جيفت، ٢٠١٨) تتحقق فعالية هيكل الرقابة الداخلية عندما يتم تصميم هذا الهيكل وتشغيله لمنع الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية واكتشافها وتصحيحها في الوقت المناسب. ويتوافق هذا الرأي مع ما أشار إليه علي (٢٠٢٠) من أن فعالية هيكل الرقابة الداخلية تعتمد على عنصرين أساسيين وهما مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية (الذي يعكس قدرة الإدارة باعتبارها العامل الأساسي) المسؤول، عن تصميم هذا الهيكل بطريقة تمنع

وتكتشف وتصحح الأخطاء الجوهرية في الوقت المناسب)، ومدى فعالية عمليات هيكل الرقابة الداخلية (الذي يشير إلى التشغيل الفعلي لمختلف مكونات هذا الهيكل) هيكلها، حيث أنها مصممة لتحقيق أهدافها الثلاثة).

وقد تعمل جودة المعلومات كحلقة وصل حاسمة بين جودة المراجعة والرقابة الداخلية والمرونة المالية. إن عمليات التدقيق القوية والرقابة الداخلية الفعالة التي تنتج معلومات دقيقة وموثوقة (Sumaryati, et al., 2020). كما تساعد في تحديد المخاطر المالية، ومعالجة نقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وتقديم معلومات مالية عالية الجودة، تستطيع الشركات اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة المخاطر، وتعزيز الرقابة الداخلية ومن ثم تساعد في زيادة جودة عملية المراجعة.

وأوضحت دراسة (Pandapotan, et al ,.2023) أن عمليات المراجعة عالية الجودة والرقابة الداخلية الفعالة لها تأثير إيجابي على ثقة أصحاب المصلحة، وتقليل مخاطر الأخطاء والاحتيال، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل الشركة، ومع ذلك للحصول على فهم أكثر شمولاً لهذه العلاقة اقترحت الدراسة ضرورة تواجد عوامل وسيطة لتلعب دوراً هاماً في هذا السياق.

٤/٢ أثر التحصين الإداري علي العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة

يوجد مجموعة صغيرة من الأشخاص في المستوى الأعلى للشركة قادرون على التأثير بشكل إيجابي على نتائج الشركة. حيث يتخذ المديرون التنفيذيون قرارات صغيرة وكبيرة ويشرحون أيضاً سلوك الشركة في المجالات الخارجية، ويقوم المديرون المؤهلون بإجراء تقديرات عالية الجودة، وتتبع المشاريع المربحة وتحسين التدفقات النقدية التشغيلية بناءً على قدراتهم وتقديرهم.

وتعد القدرة على الإدارة هي أحد العوامل التي تساهم في كفاءة التشغيل، وتشير نتائج دراسة (Li, 2015) إلى أن القدرة الإدارية يمكن أن تحسن جودة الرقابة الداخلية للشركات، وقد يؤثر التحصين الإداري في درجة المخاطرة، والميل إلى النشاط الإبداعي ومستوى نشاط كبار المديرين على أداء الشركة، حيث يساعد التحصين الإداري من القدرة على تحمل المخاطر الأعلى والاستعداد للأنشطة الإبداعية والمزيد من النشاط لها ومن ثم يؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركة.

ويعد أحد أدوات الرقابة الرئيسية والمحددة لآليات حوكمة الشركات هو الدور الإشرافي النشط والهام لمراجعي الحسابات، مما يقلل من أساس الانتهازية وسوء استخدام المديرين ، وهذا يعني أن أي تعزيز في آليات حوكمة الشركات له تأثير متزايد على جودة التقارير المالية، وقد يؤدي تطبيق القيادة المؤسسية إلى استفادة المعلومات المالية من حيث الدقة والجودة العالية، بالإضافة إلي أن خدمات المراجعة واستقلال مجلس الإدارة أثناء توزيع الملكية متكاملان.

كما يعد تضارب المصالح بين المالكين والمديرين في الشركات أحد العوامل المساهمة في الطلب على خدمات المراجعة، فقد يحدث مثل هذا الصراع في أنواع مختلفة بين المساهمين الرئيسيين والأقليات، مما يؤدي إلى تكاليف الوكالة على المستفيدين والشركات، وبالنظر إلى أن التكاليف المستمدة من محاولة المالكين السيطرة على المديرين تلعب دوراً هاماً في تكاليف الوكالة، فإن المديرين على استعداد لإثبات أدائهم المناسب للمساهمين ومحاولتهم زيادة ثروة المالكين، ولذلك يمكن القول بأن كلاً من المديرين والمالكين على استعداد لاستخدام خدمات المراجعة (Salehi, et al., 2018).

وفي ظل نظام استراتيجي سليم وموثوق، سيتم رفض مخاطر التقييم، وسيكون المراجع قادر على الاعتماد على الرقابة الداخلية لعملائهم بقوة أكبر، كما تؤدي استقلالية مجلس الإدارة إلي زيادة جودة عملية المراجعة فمن خلال رغبة مجلس الإدارة وكفاءته في المراقبة المسؤولة للشركة، حيث يمكن لمجلس إدارة مستقل مراقبة المدير بشكل مستقل والتشاور معه لحماية مصالح المساهمين ومن ثم يتم الاستفادة من الجانب الإيجابي للتحصين من قبل مجالس الإدارة والأعضاء المستقلين فيه، وأظهرت دراسة (Salehi, & Moghadam, S. M. 2019) أن خصائص الإدارة، أي القدرة الإدارية والثقة المفرطة، ترتبط بشكل إيجابي بأداء الشركة وتحسن مستوى الأداء.

ومن هذا المنظور، ومن أجل الحد من عدم التأكد من المعلومات وكذلك تحريفات التقارير المالية، قد يكون من الضروري إجراء مراجعة أكثر نوعية لتوصيل هذه الإشارة الإيجابية إلى أصحاب المصلحة بأن المعلومات المالية المفصح عنها ذات جودة عالية ، ومن وجهة نظر جانب

الطلب، فإن الشركات التي لديها نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية ولديها تحصين إداري مرتفع من الممكن أن تقوم بتعيين مراجعين ذوي جودة أعلى(Shiri, et al., 2023).

ولذلك توصلت دراسة (Mishra, 2014) إلى أن المستثمرين يتوقعون عوائد أعلى من الشركات التي لديها رئيس تنفيذي يتمتع بقدرات إدارية أكبر، وأظهرت دراسة (Andreou, et al., 2013) أن القدرة الإدارية لها تأثير إيجابي على أداء الشركة، وقد استثمرت هذه الشركات بشكل كبير خلال فترة الأزمة المالية وحققت المزيد من الربحية.

بينما بحثت دراسة (Yung, & Chen, 2018) في تأثير القدرة الإدارية على سلوك الشركات في المخاطرة، حيث أظهرت الدراسة أن التحصين الإداري يلعب دوراً مهماً في قرارات الشركة، مما يشير إلى أن المديرين ذوي القدرة العالية يتقبلون المخاطرة، بينما يمتنع المديرون ذو القدرة المنخفضة عن المخاطرة ، ومن ثم يخفض المديرون ذوي القدرات العالية النفقات الرأسمالية ولكنهم ينفقون مبالغ أكبر بكثير على مشاريع البحث والتطوير، بينما يقوم المديرون ذو القدرة المنخفضة بتخفيض النفقات الرأسمالية ونفقات البحث والتطوير بشكل كبير.

ونظراً لذلك، فإن التحصين الإداري الناتج عن ضعف حوكمة الشركات له آثار سلبية على جوانب مختلفة من أداء الشركة، وأكدت دراسة (Elyasiani, & Zhang, 2015) علي أن المديرون المتحصنون يحتفظون بمزيد من السيولة لتقليل مخاطر الشركة وكذلك القدرة على متابعة أهدافهم بسهولة، كما أوضحت الدراسة أن المديرون المتحصنون يفضلون النقد على خطوط الائتمان لأن ذلك يتم من خلال الإشراف المصرفي، فالقدرة الإدارية قد تعزز الابتكار.

حيث ترتبط الكفاءة الإدارية والثقة المفرطة بشكل إيجابي بالأداء المالي وتحسينه، ومن ثم يشارك المديرون المتحصنون بشكل أقل في أنشطة التلاعب في الشركات ، وعند تطوير وتنفيذ سياسة هيكل رأس مال الشركة يجب على المديرين أن يضعوا في اعتبارهم أن مخاطر الائتمان تعتبر أحد الاعتبارات المهمة لتعزيز أداء الشركة، كما يجب على المديرين المتحصنون في الشركات

ذات الحد الأدنى من مخاطر الائتمان التركيز على توفير مستوى منخفض معين من نسبة الدين (Li, et al, 2019).

ولذلك يرتبط التحصين الإداري ارتباطاً وثيقاً بطريقة إعداد التقارير المالية، ويوجد احتمالية حدوث تحريفات مالية أكثر وضوحاً بسبب مشكلة الوكالة وارتفاع عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين عند فصل الملكية عن الإدارة ، ويمكن أن يؤدي ضعف نظام الرقابة الداخلية إلى زيادة عدم التأكد وكذلك خطر التحريف في التقارير المالية، لذلك من الضروري إجراء مراجعة أكثر نوعية من أجل تقليل مخاطر إعداد التقارير (Mitra, et al.,2017).

وينطبق هذا بشكل خاص على شركات الملكية الإدارية المنخفضة حيث يتم اختيار السياسات المحاسبية بشكل انتهازي لخدمة مصالحها الخاصة من خلال نشر تقارير معلومات منخفضة الجودة، وتتفاقم جودة تقرير المعلومات عندما يكون لدى الشركات رقابة داخلية ضعيفة على التقارير المالية، ولكن عندما تتوافق مصالح المدير والمساهم من خلال زيادة ملكية المدير في الشركة، تقل أيضاً مشكلة الوكالة في إعداد التقارير المالية، حيث يحاول المدير ذو الملكية الإدارية العالية تقليل مخاطر التحريفات المالية وتحسين تقارير الأرباح لتعكس بدقة التغيرات في القيمة الاقتصادية للشركة على مدى فترة من الزمن (Shiri, et al., 2023) ، وهذا بدوره يقلل مخاطر المراجعة ومن ثم يزيد من جودة المراجعة.

وبالنسبة للعلاقة بين الملكية الإدارية ونقاط ضعف الرقابة الداخلية، يعد فهم تأثير الملكية الإدارية على نقاط الضعف في الرقابة الداخلية أمراً بالغ الأهمية لأنه يمكن أن يساعد في تحديد تضارب المصالح المحتمل وآثاره على جودة المراجعة الشاملة، حيث يمكن أن تعمل الملكية الإدارية على مواءمة مصالح المديرين مع مصالح المساهمين، لأنها توفر حوافز للمديرين للعمل بما يحقق مصلحة المساهمين وتعزيز أداء الشركة ، ويمكن أن تؤدي نقاط الضعف في الرقابة الداخلية إلى تقويض موثوقية التقارير المالية وزيادة تكاليف الوكالة. لدى المديرين الذين لديهم الملكية الإدارية

العالية كحافز أقوى للتأكد من رقابة داخلية فعالة وإعداد تقارير مالية دقيقة (Azarberahman, & Azarberahman, 2016).

ويمكن أن تؤدي نقاط الضعف في الرقابة الداخلية إلى عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمراجعين الخارجيين، وبالتالي يزيد ضعف الرقابة الداخلية من احتمالية عدم اكتشاف الأخطاء أو الاحتيال، مما يجعل من الصعب على المراجعين الخارجيين تقديم تأكيدات بشأن دقة وموثوقية التقارير المالية، ولكن يقوم المديرين الذين لديهم ملكية كبيرة للأسهم بالحفاظ على رقابة داخلية قوية لحماية حصتهم المالية في الشركة تتأثر بشكل مباشر بدقة وموثوقية التقارير المالية، ولهذا تعمل الملكية الإدارية كآلية مراقبة يمكن أن تعزز فعالية حوكمة الشركات، وتؤدي المستويات الأعلى لملكية الأسهم الإدارية إلى زيادة كثافة المراقبة، مما قد يؤدي إلى مزيد من المراجعة في أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودة المراجعة (Li et al, 2022).

وتشير نظرية الوكالة إلى أن تضارب المصالح قد ينشأ بين المديرين والمساهمين، وتعمل الملكية الإدارية على موائمة مصالح المديرين مع مصالح المساهمين، لأنها توفر حوافز للمديرين العمل بما يحقق مصلحة المساهمين وتعزيز أداء الشركة، وتزيد نقاط الضعف في الرقابة الداخلية من تكاليف الوكالة ويمكن أن تؤدي إلى تآكل ثقة المساهمين في عملية إعداد التقارير المالية، وقد يؤدي انخفاض الملكية الإدارية إلى إضعاف حافز المديرين لتصحيح نقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وبالتالي زيادة احتمال تغيير المراجع كآلية مراقبة خارجية، كما أن ارتفاع الملكية الإدارية يعزز احتمال اكتشاف نقاط الضعف في الرقابة الداخلية وعلاجها في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وتقليل الحاجة إلى تغيير المراجع (Shiri, et al., 2023).

وقد تؤدي نقاط الضعف في الرقابة الداخلية إلى زيادة جهود المراقبة من قبل المديرين الذين لديهم ملكية إدارية كبيرة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة بسبب تعزيز بيئة الرقابة والمتابعة والإشراف، ويمكن أن تؤدي نقاط الضعف في الرقابة الداخلية إلى تآكل ثقة أصحاب المصلحة في التقارير المالية للشركة، ولكن يقوم المديرين الذين لديهم ملكية إدارية كبيرة بالحفاظ على ثقة

أصحاب المصلحة، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على قيمة الأسهم وثرواتهم الشخصية (Shan, et al, 2019)، وقد تحفز المستويات الأعلى لملكية الأسهم الإدارية المديرين على معالجة نقاط الضعف في الرقابة الداخلية بسرعة وفعالية، مما يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة وزيادة ثقة أصحاب المصلحة.

كما يمكن اعتبار الرقابة الداخلية هي الآلية الداخلية التي تكتشف بشكل مباشر وتمنع أنشطة التحصين الإداري كمصادرة الأصول والتلاعب في الأرباح وذلك وفقاً لمعيار المراجعة (AS5) الصادر عن مجلس الإشراف علي الشركات (PCAOB) ، ويمكن للرقابة الداخلية الفعالة أن تمنع المديرين من الاستخدام السئ للتحصين الإداري أو من تجاوز الرقابة أو التحايل عليها ، وذلك من خلال سياسات وإجراءات الرقابة ووظائف المراجعة الداخلية ، ومنها: (Carnes et al. 2019; Bentley-Goode, et al,2017)

- تم تصميم العديد من سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية، كالفصل بين الواجبات وبرامج الإفصاح عن المخالفات، لمعالجة التجاوزات من الأعلى، مع الفصل بين الواجبات، ونتيجة لذلك فإن التحصين سوف يشمل حتماً العديد من الموظفين. على سبيل المثال، يجب أن تتم الموافقة على معاملة الشراء للاستخدام الشخصي للمدير من قبل رئيس قسم المشتريات، وينفذها موظفو المشتريات، وتدفعها الإدارة المالية، وتسجلها إدارة المحاسبة، ويتم فحصها من قبل المراجع الداخلي.

في حين يمكن للمديرين المتحصنين ممارسة التأثير على الموظفين المعنيين، فقد لا يتعاون الموظفون بسبب المخاوف بشأن سمعتهم ومسيراتهم المهنية، وطالما أن بعض الموظفين لا يرغبون في التعاون، فمن الصعب مواصلة ممارسة التحصين الإداري، وقد يقوم بعض الموظفين بالإفصاح عن نشاط التحصين المحتمل إلى مجلس الإدارة من خلال برنامج الإفصاح عن المخالفات، ولذلك فإن مشاركة العديد من الموظفين في وظائف ومستويات مختلفة تشكل عقبات أمام التحصين وتزيد من فرصة الإفصاح.

- تضيف المراجعة الداخلية، باعتبارها عنصراً من عناصر الرقابة الداخلية، طبقة أخرى من الردع للتحصين الإداري، وتعد المراجعة الداخلية وحدة مستقلة نسبياً داخل الشركة، فهي توفر مراقبة يومية من طرف ثالث لعمليات الشركة ، حيث يقوم المراجع الداخلي بانتظام بمراجعة معاملات الشركة وتقاريرها والتحقق منها، ويقدم مدير المراجعة الداخلية تقاريره مباشرة إلى لجنة المراجعة وليس إلى الرئيس التنفيذي، ويري الباحث أن وظيفة المراجعة الداخلية لها تأثير رادع على أنشطة التلاعب بالأرباح في الشركة.
- مطالبة المادة SOX 404 للمراجعين باتباع إجراءات مراجعة الرقابة الداخلية الشاملة لتقييم جودة الرقابة الداخلية ، كما طالب معيار (AS 5) من المراجعين أن يكون لديهم فهم واضح للرقابة الداخلية على مستوى الشركة، كهياكل الحوكمة، وإجراءات الرقابة، والتي تعد أول الأشياء التي يفكر فيها المراجع أثناء تقييم المخاطر (AS 2110.69).

ووفقاً لمكونات مؤشر الرقابة الداخلية الخمسة، فالشركة التي تتمتع ببيئة رقابية قوية، هي شركة لديها نظام إدارة قوي، حيث تركز الإدارة على تشغيل النظام وتقدم ملاحظات إلى الموظفين المبتدئين حول تشغيل النظام مما يؤثر بدوره بشكل إيجابي على جودة عملية المراجعة.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

١/٣ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في كافة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، ولأغراض المعاينة الإحصائية وسحب العينة الملائمة للدراسة الحالية يمكن للباحث وضع مجموعة من الشروط التي يمكن من خلالها اختيار عينة الدراسة وهي أن تكون بداية السلسلة الزمنية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٣ وهي فترة السنوات العشر الأخيرة في سوق المال الكويتي باعتبارها أكثر الفترات المعبرة عن جوهر الأحداث الاقتصادية، الحرص على تجانس عينة الدراسة من خلال استبعاد كافة المؤسسات والشركات المدرجة بقطاعات (البنوك، والخدمات المالية، والتأمين)، وذلك لما لهذه القطاعات من طبيعة مالية خاصة تستلزم معها كبر حجم المخصصات والاحتياطيات المالية وما يترتب عليها من معالجات محاسبية خاصة، وبتطبيق الشروط سالفة الذكر على اختيار عينة الدراسة يتضح للباحث أن عدد الشركات المدرجة التي يمكن استخدامها للتحليل تبلغ ٨٦ شركة تسجل ٩٤٦ مشاهدة (٨٦ شركة × ١١ سنة). وباستبعاد عدد ١٢٧ مشاهدة ذات قيم مفقودة، وعدد ١٥١ مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة ٦٦٨ مشاهدة.

٢/٣ تحديد متغيرات الدراسة وأدوات القياس:

يمكن للباحث عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

١/٢/٣: المتغير المستقل للدراسة (الرقابة الداخلية):

يتمثل المتغير المستقل محل الاهتمام بالدراسة الحالية في جودة الرقابة الداخلية، ويمكن قياسه من خلال مؤشر الافصاح عن ممارسات الرقابة الداخلية في إطار لجنة COSO والذي يتكون من خمسة أجزاء رئيسية تتمثل في: بيئة الرقابة الداخلية، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة لتشمل كافة هذه الأجزاء ١٤٤ عنصر ما بين مؤشر

تتراوح قيمته بين الصفر والواحد وما بين القيم الفعلية، ومن ثم تصبح لوغاريتم إجمالي قيمة هذا المؤشر للشركة الواحدة هي قيمة الرقابة الداخلية لديها.

٢/٢/٣: المتغير التابع للدراسة (جودة عملية المراجعة):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في جودة المراجعة الخارجية، ويمكن للباحث استخدام نموذج جونز المعدل المقوم بالأداء لقياس جودة المراجعة الخارجية اعتماداً على الاستحقاقات الاختيارية المطلقة، حيث سيتم استخراج المستحقات التقديرية من ذلك النموذج واستخدامها كمقياس عكسي لجودة المراجعة الخارجية، ويأخذ ذلك النموذج الشكل التالي:

$$TACC/LagTA = \alpha 0 + \alpha 1(1/LagTA) + \alpha 2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha 3(LagROA) + \alpha 4(PPE/LagTA) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث أن:

TACC = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية التشغيلية؛

ΔREV = التغير في صافي المبيعات؛

ΔREC = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

Lag ROA = العائد على الأصول في السنة السابقة؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة قبل خصم مجمع الاهلاك؛

LagTA = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

٣/٢/٣: المتغير الوسيط للدراسة (آليات التحصين الإداري):

يتمثل المتغير الوسيط للدراسة في آليات حوكمة الشركات الداخلية المتعلقة بكلٍ من هيكل الملكية الإدارية، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وفترة بقاء المدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة. وفي هذا الشأن يمكن للباحث قياس الخصائص من خلال العرض التالي:

- **هيكل الملكية الإدارية:** ويمكن قياسها باستخدام نسبة الأسهم المملوكة للإدارة والمديرين التنفيذيين بالشركة إلى إجمالي أسهم الشركة؛
- **ازدواجية دور المدير التنفيذي:** ويمكن قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة عدم وجود فصل في المهام بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛
- **فترة بقاء المدير التنفيذي**: ويمكن قياسها باستخدام عدد سنوات ولاية المدير التنفيذي للشركة عليها خلال فترة التحليل بالدراسة؛
- **استقلالية مجلس الإدارة**: ويمكن قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود ٥٠٪ فأكثر من مجلس الإدارة ليسوا من التنفيذيين والقيمة صفر فيما عدا ذلك.

٤/٢/٣: المتغيرات الحاكمة:

في نطاق الدراسة الحالية، تصبح المتغيرات الضابطة للعلاقة أكثر ارتباطاً بالتحصين الإداري، ومن ثم فانه يتم وضع هذه المتغيرات الضابطة (Control Variables) لتحييد أثر المستقل على التابع والتحكم في بعض العوامل المتعلقة بطبيعة المنشأة والتي من المحتمل أن تؤثر على المتغير التابع، وتتمثل أهم هذه المتغيرات الضابطة وفقاً للعديد من الدراسات السابقة (Chen et al., 2020, P. 29) في كلٍ من الملكية الحكومية وهو متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود ملكية حكومية والقيمة صفر فيما عدا ذلك، وحجم الشركة معبراً عنه بلوغاريتم إجمالي قيمة الأصول في بداية العام، ومستوى الربحية ويمكن قياسها بمعدل العائد على الأصول وتساوي الدخل قبل الضرائب والفوائد مقسوماً على إجمالي الأصول، وفرص نمو الشركة ويمكن قياسها بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية للشركة في نهاية السنة، والتي يتم حسابها من خلال قسمة القيمة السوقية لحقوق الملكية (متمثلة في حاصل ضرب عدد الأسهم القائمة في سعر الاقفال للسهم في تاريخ إعداد الميزانية) على القيمة الدفترية لحقوق الملكية.

والرافعة المالية ويمكن قياسها باستخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ومؤشر حجم الأصول غير الملموسة ويمكن قياسها بالأصول غير الملموسة في نهاية العام مقسومًا على إجمالي الأصول في بداية العام.

٣/٣ نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة:

يتنبأ الفرض الثالث للدراسة بتحليل أثر هيكل الرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري. ونظراً لانقسام آليات التحصين الإداري إلى أربعة آليات مختلفة تتمثل في: الملكية الإدارية، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وفترة بقاء المدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، فأنه يمكن للباحث صياغة نموذج اختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة على مراحل أربعة تتمثل فيما يلي:

- **(H3-1) Model:**

$$\text{Man_OWN.} = \beta 0 + \beta 1\ \text{CtrEnv (IC1)} + \beta 2\ \text{RiskAssess (IC2)} + \beta 3\ \text{CtrAct (IC3)} + \beta 4\ \text{InfoCom (IC4)} + \beta 5\ \text{Monitor (IC5)} + \beta 4\ \text{(TICQ)} + \beta 4\ \text{(SIZE)} + \beta 5\ \text{(LEV)} + \beta 6\ \text{(ROA)} + \beta 7\ \text{(GROWTH)} + \beta 8\ \text{(TANG)} + \varepsilon \qquad (3\text{-}1)$$

- **(H3-2) Model:**

$$\text{CEO Duality} = \beta 0 + \beta 1\ \text{CtrEnv (IC1)} + \beta 2\ \text{RiskAssess (IC2)} + \beta 3\ \text{CtrAct (IC3)} + \beta 4\ \text{InfoCom (IC4)} + \beta 5\ \text{Monitor (IC5)} + \beta 4\ \text{(TICQ)} + \beta 4\ \text{(SIZE)} + \beta 5\ \text{(LEV)} + \beta 6\ \text{(ROA)} + \beta 7\ \text{(GROWTH)} + \beta 8\ \text{(TANG)} + \varepsilon \qquad (3\text{-}2)$$

- **(H3-3) Model:**

$$\text{CEO Tunure} = \beta 0 + \beta 1\ \text{CtrEnv (IC1)} + \beta 2\ \text{RiskAssess (IC2)} + \beta 3\ \text{CtrAct (IC3)} + \beta 4\ \text{InfoCom (IC4)} + \beta 5\ \text{Monitor (IC5)} + \beta 4\ \text{(TICQ)} + \beta 4\ \text{(SIZE)} + \beta 5\ \text{(LEV)} + \beta 6\ \text{(ROA)} + \beta 7\ \text{(GROWTH)} + \beta 8\ \text{(TANG)} + \varepsilon \qquad (3\text{-}3)$$

- **(H3-4) Model:**

$$B_Ind. = \beta 0 + \beta 1\ CtrEnv\ (IC1) + \beta 2\ RiskAssess\ (IC2) + \beta 3\ CtrAct\ (IC3) + \beta 4\ InfoCom\ (IC4) + \beta 5\ Monitor\ (IC5) + \beta 4\ (TICQ) + \beta 4\ (SIZE) + \beta 5\ (LEV) + \beta 6\ (ROA) + \beta 7\ (GROWTH) + \beta 8\ (TANG) + \varepsilon \qquad (3\text{-}4)$$

٣/ ٤ : مصادر الحصول على البيانات:

، تعتمد الدراسة الحالية على مصادر البيانات الثانوية للشركات المدرجة بعينة الدراسة، حيث أن بيانات الدراسة الحالية تعتمد على مجموعة من الأرقام الخاصة بالبيانات المالية والمعلومات المتعلقة بالرقابة الداخلية من خلال تقارير مجالس الإدارة وتقارير الحوكمة فضلاً عن المواقع الالكترونية للشركات المدرجة بعينة الدراسة.

وبالتالي، قام الباحث بالاعتماد على مجموعة من المواقع الالكترونية اللازمة لاستخراج تلك البيانات باستخدام أسلوب تحليل المحتوى يدوياً، ولعل أهم هذه المواقع هي موقع معلومات مباشر في السوق الكويتي، وموقع البورصة الكويتية، وموقع انفيستينج لأسعار الأسهم، وبعض المواقع الالكترونية للشركات المدرجة بعينة الدراسة، وذلك من أجل الحصول على البيانات التالية:

- القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة بعينة الدراسة.
- تقارير مجالس الإدارة للشركات المدرجة بعينة الدراسة.
- تقارير الحوكمة للشركات المدرجة بعينة الدراسة.

٥/٣ نتائج التحليل الإحصائي:

يمكن للباحث عرض نتائج الدراسة من خلال ثلاثة محاور أساسية تتمثل في: الاحصاءات الوصفية للتحقق من شكل العينة وامكانية مقارنتها بالدراسات الأخرى، ومصفوفة ارتباط بيرسون لتكوين رأي مبدئي عن مشكلة الازدواج الخطي، وأخيراً نتائج تحليل الانحدار المتعدد. وذلك على النحو التالي:

٣-٥-١: الاحصاءات الوصفية:

تهدف الى عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية وتوزيعها والحكم على مدى قابلية نتائج هذه الدراسة للمقارنة مع الدراسات الأخرى.

جدول رقم (٣-١): نتائج الاحصاءات الوصفية

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
AQ	668	-0.027	0.212	0.080	0.070
CtrEnv (IC1)	668	0.567	3.218	1.746	0.774
RiskAssess (IC2)	668	0.576	3.214	1.932	0.687
CtrAct (IC3)	668	0.567	3.206	1.571	0.664
InfoCom (IC4)	668	0.572	3.215	1.820	0.804
Monitor (IC5)	668	0.567	3.221	1.727	0.749
TICQ	668	0.735	2.946	1.759	0.518
Man_OWN.	668	0.050	0.450	0.257	0.126
CEO Duality	668	0.000	1.000	0.564	0.496
CEO Tunure	668	1.000	12.000	5.720	3.245
B_Ind.	668	0.000	1.000	0.564	0.496
GOV_OWN	668	-0.183	0.256	0.045	0.126
Growth	668	0.568	1.861	0.935	0.104
SIZE	668	1.065	9.316	5.206	2.467
LEV	668	0.225	0.495	0.359	0.080
ROA	668	-0.097	0.325	0.115	0.121

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
TANG	668	0.115	0.325	0.219	0.061
Valid N (listwise)	668				

يتبين للباحث من خلال العرض السابق للإحصاءات الوصفية مجموعة من الملاحظات التي يمكن بيانها فيما يلي:

أولاً، فيما يتعلق بالمتغير التابع الخاص بجودة عملية المراجعة فيتبين أنه يبلغ ٠,٠٨ وهو ما يشير إلى انخفاض مستوى جودة عملية المراجعة بشكل عام بعينة الدراسة، حيث أن الوسط الحسابي يقترب من الحد الأدنى لعينة الدراسة، وبالتالي يتبين للباحث أهمية دراسة ذلك الموضوع في البيئة الكويتية.

ثانياً، يتبين من الوسط الحسابي الخاص بالمتغير المستقل الخاص بالرقابة الداخلية أنه يبلغ ١,٧٤٦، ١,٩٣٢، ١,٥٧١، ١,٨٢٠، ١,٧٢٧، ١,٧٩ وذلك لكلٍ من الرقابة الداخلية على مستوى بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة، وإجمالي مؤشر الرقابة الداخلية، وهو ما يشير إلى توسط قيمة الرقابة الداخلية مما يدل على أن الرقابة الداخلية ليست مهملة بالشركات المدرجة بعينة الدراسة.

ثالثاً، فيما يتعلق بالمتغيرات الخاصة بآليات التحصين الإداري والتي تمثل المتغير الوسيط للدراسة فيتضح أنها تبلغ ٠,٢٥٧، ٠,٥٦٤، ٥,٧٢، ٠,٥٦٤ على التوالي لكلٍ من الملكية الإدارية، وازدواجية المدير التنفيذي، وفترة ولاية المدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، وتشير تلك النتائج الى أن متوسط نسبة الملكية الإدارية للمشاهدات المدرجة بعينة الدراسة تبلغ ٢٥,٧٪ وهي قيمة تتوسط الحدود الدنيا والقصوى للعينة، بينما يتضح أن متوسط فترة ولاية المدير التنفيذي تبلغ ٦ سنوات تقريباً، وتشير تلك المؤشرات السابقة عموماً إلى اعتدال متوسطات آليات التحصين الإداري بشكل عام في عينة الدراسة للشركات الكويتية المدرجة.

وأخيراً، يشير انخفاض مستويات الانحراف المعياري للمتغيرات المدرجة بعينة الدراسة إلى انخفاض مستوى التشتت بعينة الدراسة وارتفاع مستوى صلاحيتها للتحليل، وتأسيساً على النتائج السابق عرضها يمكن للباحث مقارنة نتائج عينة الدراسة بالدراسات الأخرى ذات الصلة حيث أنها قريبة منها في النتائج بعينة الدراسة

٢/٥/٣ مصوفة نتائج تحليل الارتباط:

جدول رقم (٣-٢): نتائج تحليل الارتباط

		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
1	AQ		.669**	.498**	.698**	.313**	.467**	.712**	-.870**	-.156**	-.912**	.110**	.053	.019	-.094*	-.021	.033	.004
2	CtrEnv (IC1)	.675**		.380**	.606**	.334**	.447**	.775**	.603**	.021	.636**	.015	.068	.036	-.071	-.027	.044	.010
3	RiskAssess (IC2)	.491**	.378**		.369**	.312**	.229**	.604**	.453**	-.066	.481**	-.051	.005	.022	-.025	.066	-.039	.013
4	CtrAct (IC3)	.651**	.578**	.341**		.307**	.505**	.772**	.653**	.014	.665**	.008	.044	.052	-.037	-.005	.035	-.002
5	InfoCom (IC4)	.312**	.325**	.307**	.286**		.361**	.642**	.282**	.013	.281**	.053	.004	.013	-.003	.036	.032	.006
6	Monitor (IC5)	.462**	.442**	.214**	.474**	.353**		.703**	.425**	.027	.438**	.037	-.008	-.005	-.010	-.025	.023	.042
7	TICQ	.730**	.776**	.623**	.745**	.664**	.709**		.653**	-.005	.672**	.016	.017	.038	-.034	.015	.035	.022
8	Man_OWN.	-.883**	.605**	.456**	.621**	.284**	.415**	.669**		.036	.802**	.025	.036	.033	-.054	-.040	.032	.038
9	CEO Duality	-.142**	.017	-.065	.006	.012	.029	.001	.038		.053	.817**	.047	.004	-.030	-.014	.055	.003
10	CEO Tunure	-.908**	.641**	.478**	.613**	.284**	.431**	.688**	.807**	.047		.034	.008	.008	-.094*	-.008	.018	-.005
11	B_Ind.	.101**	.014	-.049	.001	.052	.042	.020	.025	.817**	.031		.057	.003	-.028	.000	.046	-.013
12	GOV_OWN	.048	.065	.001	.039	.006	-.006	.030	.044	.049	.005	.057		-.051	-.087*	-.013	-.001	-.026
13	Growth	.030	.041	.027	.059	.016	-.004	.039	.032	.004	.009	.003	-.052		-.009	.023	.045	.013
14	SIZE	-.099*	-.078*	-.026	-.031	.000	-.012	-.042	-.057	-.031	-.102**	-.031	-.090*	-.009		.028	-.008	-.032
15	LEV	-.025	-.031	.066	-.004	.037	-.024	.012	-.036	-.014	-.010	.000	-.013	.022	.027		.017	.047
16	ROA	.032	.041	-.034	.039	.030	.023	.029	.029	.055	.014	.046	-.004	.045	-.007	.018		-.012
17	TANG	.005	.005	.014	-.006	.007	.045	.019	.036	.001	-.005	-.014	-.026	.014	-.031	.048	-.012	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ومن خلال النتائج الإحصائية السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- وجود تأثير طردي معنوي لبيئة الرقابة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.
- وجود تأثير طردي معنوي لتقييم المخاطر كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.
- وجود تأثير طردي معنوي لجودة أنشطة الرقابة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.
- وجود يوجد تأثير طردي معنوي لجودة المعلومات والاتصالات كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.
- وجود تأثير طردي معنوي لجودة أنشطة المتابعة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.
- وجود تأثير طردي معنوي لجودة إجمالي هيكل الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.
- وجود تأثير طردي معنوي لجودة هيكل الرقابة الداخلية بمكوناته الفرعية على جودة علمية المراجعة.

٣/٥/٣ نتائج تحليل الانحدار المستخدمة في اختبارات الفروض:

يتنبأ الفرض الدراسة بتحليل أثر لآليات التحصين الإدارية على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة. وبالتالي، لتحليل هذه العلاقة قام الباحث بتشغيل نموذج الدراسة لاختبار الفرض الاحصائي للدراسة. ونظراً لأن آليات التحصين الإداري محل الدراسة تنقسم الى ثلاثة أقسام تتمثل في: الملكية الإدارية، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وفترة بقاء المدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة،، فانه قد قام الباحث بتقسيم هذا الفرض الى أربعة فروض فرعية تجنباً لمشاكل الازدواج الخطي، واعتماداً على تحديد طبيعة العلاقة من خلال مستوى معنوية العلاقة واتجاهات وقيم معاملات المتغيرات المدرجة بنموذج اختبار الفروض الثاني تم التوصل الى النتائج التالية:

أولاً: العلاقة المباشرة بين آليات التحصين الإداري وجودة عملية المراجعة:

يمكن للباحث تحليل العلاقة بين آليات التحصين الإداري وجودة عملية المراجعة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (١) الخاص باختبار الفرض الإحصائي الأول للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (١) بفروعه عن الجدول رقم (٣/٣) التالي:

جدول رقم (٣-٣): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين آليات التحصين الإداري وجودة عملية المراجعة

	Dependent Variable: AQ											
ariables	Panel A: Model (1-1)			Panel B: Model (1-2)			Panel C: Model (1-3)			Panel D: Model (1-4)		
	Coef.	Statistic	Value	Coef.	Statistic	Value	Coef.	Statistic	Value	Coef.	Statistic	Value
ons.	0.03	4.12	.00	.08	.73	.00	0.03	4.63	.00	.09	.90	.00
an_OWN.	0.49	48.47	.00	--	--	--	--	--	--	--	--	--
EO_Duality	--	--	--	0.02	3.53	.00	--	--	--	--	--	--
EO_Tunure	--	--	--	--	--	--	0.02	55.95	.00	--	--	--

Dependent Variable: AQ												
	Panel A:			Panel B:			Panel C:			Panel D:		
_Ind.	--	--	--	--	--	--	--	--	--	.01	.47	.01
ov_OWN.	.00	.23	.82	.02	.90	.37	.02	.76	.01	.02	.92	.36
IZE	.00	2.71	.01	.00	2.34	.02	.00	0.06	.95	.00	2.36	.02
EV	.01	.47	.64	0.02	0.57	.57	0.02	1.08	.28	0.02	0.62	.54
OA	.00	.29	.77	.01	.60	.55	.01	.19	.24	.02	.68	.50
rowth	.00	.08	.93	.02	.78	.43	.02	.48	.14	.02	.79	.43
ANG	0.03	1.57	.12	.00	.11	.92	.01	.72	.47	.01	.15	.88
ixed Effects	Included			Included			Included			Included		
	668			668			668			668		
-value	341.550			33.120			454.780			22.196		
dj. R2	78.10%			32.00%			82.60%			23.00%		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (٥-٩) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٧٨,١٠٪، ٣٢٪، ٨٢,٦٠٪، ٢٣٪ على التوالي، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (١) للدراسة

يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة عملية المراجعة بنسبة ٧٨,١٠٪، ٣٢٪، ٨٢,٦٠٪، ٢٣٪، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Mahdi, et al., 2018; Mahdi, et al., 2018). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (١) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٣٤١,٥٥٠، ٣٣,١٢٠، ٤٥٤,٧٨٠، ٢٢,١٩٦ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنظر إلى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Man_OWN. الخاص بهيكل الملكية الإدارية حيث أن P- ; T-Static. = -48.47 > 2 ; β = -0.490) Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير عكسي معنوي لهيكل الملكية الإدارية على جودة عملية المراجعة.**

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل CEO_Duality الخاص بازدواجية دور المدير التنفيذي حيث أن < T-Static. = -3.53 ; β = -0.02) 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود**تأثير عكسي معنوي لازدواجية دور المدير التنفيذي على جودة عملية المراجعة.**

وبالنسبة لنتائج العمود الثالث (Panel C) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل CEO_Tunure الخاص بفترة ولاية المدير التنفيذي حيث أن ; T-Static. = -55.95 > 2 ; β = -0.02) P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير عكسي معنوي لفترة ولاية المدير التنفيذي على جودة عملية المراجعة.**

وأخيراً، فيما يتعلق بنتائج العمود الرابع (Panel D) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل B_Ind. الخاص بعدد باستقلالية مجلس الإدارة حيث أن P- ; T-Static. = 2.47 > 2 ; β = 0.01)

(Value = 0.01 < 5% كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة عملية المراجعة.**

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي الأول للدراسة يمكن للباحث قبول الفرض الإحصائي الرئيسي الأول للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير عكسي معنوي لآليات التحصين الإداري على جودة عملية المراجعة**. وتشير تلك النتائج إلى أن ارتفاع مستوى آليات التحصين الإداري يؤدي إلى انخفاض جودة عملية المراجعة.

ثانياً: العلاقة المباشرة بين هيكل الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة:

يمكن للباحث تحليل العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) الخاص باختبار الفرض الإحصائي الثاني للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (٢) بفروعه عن الجدول رقم(٣-٤) التالي:

جدول رقم (٣-٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة

Dependent Variable: AQ																	
Variables	Panel A: Model (2-1)			Panel B: Model (2-2)			Panel C: Model (2-3)			Panel D: Model (2-4)			Panel E: Model (2-5)			Panel F: Model (2-6)		
	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value
Cons.	-0.02	-1.41	0.16	0.01	0.34	0.73	-0.01	-0.87	0.38	0.05	2.84	0.00	0.02	1.24	0.22	-0.07	-5.51	0.00
CtrEnv (IC1)	0.06	23.23	0.00	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
RiskAssess (IC2)	---	---	---	0.05	14.67	0.00	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
CtrAct (IC3)	---	---	---	---	---	---	0.07	22.00	0.00	---	---	---	---	---	---	---	---	---
InfoCom (IC4)	---	---	---	---	---	---	---	---	---	0.03	8.49	0.00	---	---	---	---	---	---
Monitor (IC5)	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	0.04	13.44	0.00	---	---	---
TICQ	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	0.10	27.40	0.00
Gov_OWN.	0.00	0.00	0.12	0.02	1.20	0.23	0.01	0.52	0.61	0.02	1.05	0.30	0.02	1.27	0.20	0.01	0.74	0.46
SIZE	0.00	-1.60	0.11	0.01	0.52	0.60	-0.01	-0.27	0.78	0.02	0.71	0.48	0.02	0.97	0.33	0.00	-2.48	0.01
LEV	0.00	-0.12	0.90	0.00	-2.38	0.02	0.00	-2.60	0.01	0.00	-2.54	0.01	0.00	-2.58	0.01	-0.03	-1.20	0.23
ROA	0.00	0.15	0.88	-0.05	-1.68	0.09	-0.02	-0.70	0.48	-0.03	-0.95	0.34	-0.01	-0.34	0.74	0.01	0.40	0.69
Growth	0.00	0.07	0.95	0.03	1.44	0.15	0.00	0.23	0.82	0.01	0.58	0.56	0.01	0.56	0.57	0.00	0.11	0.91
TANG	0.00	0.03	0.97	0.00	0.01	1.00	0.01	0.28	0.78	0.00	0.08	0.94	-0.02	-0.49	0.62	-0.01	-0.31	0.76
Fixed Effects	Included			Included			Included			Included			Included			Included		
N	668			668			668			668			668			668		
F-value	79.511			32.484			71.434			11.764			27.461			110.051		
Adj. R2	45.20%			24.80%			42.50%			10.20%			21.70%			53.40%		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٤٥,٢٠٪، ٢٤,٨٪، ٤٢,٥٪، ١٠,٢٪، ٢١,٧٪، ٥٣,٤٪ على التوالي، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٢) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة عملية المراجعة بنسبة ٤٥,٢٠٪، ٢٤,٨٪، ٤٢,٥٪، ١٠,٢٪، ٢١,٧٪، ٥٣,٤٪، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (Fischer et al , 2014; Lustrilanang, et al. 2023). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٢) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٧٩,٥١١، ٣٢,٤٨٤، ٧١,٤٣٤، ١١,٧٦٤، ٢٧,٤٦١، ١١٠,٠٥١ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنظر الى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل CtrEnv (IC1) الخاص ببيئة الرقابة كأحد أبعاد هيكل الرقابة الداحلية حيث أن (β = 0.06; T-Static. = 23.23 > 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لبيئة الرقابة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.**

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل RiskAssess (IC2) الخاص بتقييم المخاطر كأحد أبعاد هيكل الرقابة الداحلية حيث أن (β = 0.05; T-Static. = 14.67 > 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لتقييم المخاطر كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.**

وبالنسبة لنتائج العمود الثالث (Panel C) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل CtrAct (IC3) الخاص بأنشطة الرقابة كأحد أبعاد هيكل الرقابة الداخلية حيث أن (β = 0.07; T-Static. = 22 > 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لجودة أنشطة الرقابة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.**

وفيما يتعلق بنتائج العمود الرابع (Panel D) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل InfoCom (IC4) الخاص بجودة المعلومات والاتصالات كأحد أبعاد هيكل الرقابة الداخلية حيث أن (β = 0.03; T-Static. = 8.49 > 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لجودة المعلومات والاتصالات كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.**

وفيما يتعلق بنتائج العمود الخامس (Panel E) يتبين للباحث معنوية المتغير المستقل Monitor (IC5) الخاص بجودة أنشطة المتابعة كأحد أبعاد هيكل الرقابة الداخلية حيث أن (β = 0.04; T-Static. = 13.44 > 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لجودة أنشطة المتابعة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.**

وأخيراً، فيما يتعلق بنتائج العمود السادس (Panel F) يتبين للباحث المتغير المستقل TICQ الخاص بجودة إجمالي هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO حيث أن (β = 0.10; T-Static. = 27.4 > 2; P-Value = 0.00 < 5%) كما أنه يحمل إشارة موجبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير طردي معنوي لجودة إجمالي هيكل الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.**

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي الثاني للدراسة يمكن للباحث قبول الفرض الإحصائي الرئيسي الثاني للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير طردي معنوي لجودة هيكل الرقابة الداخلية بمكوناته الفرعية على جودة علمية المراجعة.**

ثالثاً: أثر هيكل الرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري:

يمكن للباحث تحليل أثر هيكل الرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري المتمثلة في الملكية الإدارية وازدواجية دور المدير التنفيذي وفترة بقاء المدير التنفيذي واستقلالية مجلس الإدارة من خلال تشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) الخاص باختبار الفرض الإحصائي الثالث للدراسة، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي لتشغيل نموذج الانحدار رقم (٣) بفروعه عن الجدول رقم (٣-٥).

جدول رقم (٣-٥): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر الرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري

Variables	Panel A: Dependent Variable (Man_OWN.) Model (1-1)			Panel B: Dependent Variable (CEO Duality) Model (1-2)			Panel C: Dependent Variable (CEO Tenure) Model (1-3)			Panel D: Dependent Variable (B_Ind.) Model (1-4)		
	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value	β Coef.	T-Static	P-Value
Cons.	-0.02	-0.66	0.51	0.61	4.40	0.00	-0.85	-1.40	0.16	0.57	4.16	0.00
CtrEnv (IC1)	-0.05	-8.15	0.00	-0.01	-0.46	0.65	-1.44	-10.09	0.00	-0.00	-0.15	0.88
RiskAssess (IC2)	-0.04	-7.12	0.00	-0.06	-1.91	0.06	-1.09	-7.91	0.00	-0.05	-1.67	0.10
CtrAct (IC3)	-0.07	-9.78	0.00	-0.00	-0.06	0.95	-1.45	-8.73	0.00	-0.02	-0.42	0.67
InfoCom (IC4)	-0.00	-0.02	0.99	-0.01	-0.42	0.67	-0.06	-0.53	0.60	-0.04	-1.42	0.16
Monitor (IC5)	-0.01	-2.32	0.02	-0.02	-0.65	0.52	-0.41	-3.00	0.00	-0.03	-0.91	0.36
Gov_OWN.	0.01	0.40	0.69	0.18	1.17	0.24	-0.94	-1.39	0.17	0.22	1.41	0.16
SIZE	0.00	-0.52	0.60	-0.01	-0.67	0.50	-0.08	-2.39	0.02	-0.01	-0.70	0.48
LEV	-0.06	-1.42	0.16	-0.05	-0.20	0.84	-0.30	-0.29	0.77	0.03	0.14	0.89
ROA	0.01	0.40	0.69	0.21	1.30	0.20	-0.14	-0.20	0.84	0.17	1.06	0.29
Growth	-0.01	-0.19	0.85	0.03	0.14	0.89	-0.95	-1.16	0.25	0.03	0.15	0.88
TANG	0.07	1.20	0.23	0.02	0.06	0.95	-0.76	-0.55	0.59	-0.12	-0.38	0.70
Fixed Effects	Included			Included			Included			Included		
N	668			668			668			668		
F-value	65.010			15.778			74.357			12.896		
Adj. R2	51.40%			13.00%			54.70%			15.00%		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول السابق الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ ٥١,٤٪، ١٣٪، ٥٤,٧٪، ١٥٪ على التوالي، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الإحصائية رقم (٣) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في آليات التحصين الإداري المتمثلة في الملكية الإدارية وازدواجية دور المدير التنفيذي وفترة بقاء المدير التنفيذي واستقلالية مجلس الإدارة بنسبة ٥١,٤٪، ١٣٪، ٥٤,٧٪، ١٥٪ على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (الدسوقي، ٢٠٢٢; محمد، ٢٠٢٣; Waseem, et al, (2023. وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (٣) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F للنماذج المختلفة حيث أنها تبلغ ٦٥,٠١٠، ١٥,٧٧٨، ٧٤,٣٥٧، ١٢,٨٩٦ على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية ٥٪.

وبالنظر إلى نتائج العمود الأول (Panel A) يتبين للباحث معنوية المتغيرات المستقلة CtrEnv (IC1), RiskAssess (IC2), CtrAct (IC3), Monitor (IC5) الخاصة ببيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمراقبة أو المتابعة حيث أن .T-Static ;(β = -0.05, -0.04, -0.07, -0.01 P-Value < 5%) ;2 < -8.15, -7.12, -9.78, -2.23 = كما أنها جميعاً تحمل إشارة سالبة، وهو ما يشير إلى وجود **تأثير عكسي معنوي للرقابة الداخلية على الملكية الإدارية كأحد أدوات التحصين الإداري.**

وفيما يتعلق بنتائج العمود الثاني (Panel B) يتبين للباحث عدم معنوية كافة المتغيرات المستقلة CtrEnv (IC1), RiskAssess (IC2), CtrAct (IC3), InfoCom (IC4), Monitor (IC5) الخاصة ببيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة أو المتابعة حيث أن .T-Static ;(β = -0.01, -0.06, -0.00, -0.01, -0.02 = -0.46, -1.91, -0.06, -0.42, -0.65 P-Value > 5%) ;2 <، وهو ما يشير إلى عدم وجود **تأثير معنوي للرقابة الداخلية على ازدواجية دور المدير التنفيذي كأحد أدوات التحصين الإداري.**

وبالنسبة لنتائج العمود الثالث (Panel C) يتبين للباحث معنوية المتغيرات المستقلة CtrEnv (IC1), RiskAssess (IC2), CtrAct (IC3), Monitor (IC5) الخاصة ببيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمراقبة أو المتابعة حيث أن .T-Static ;-0.41 ,-1.45 ,-1.09 ,-1.44 = β) كما أنها جميعاً تحمل إشارة سالبة، وهو ما = -10.09, -7.91, -8.73, -3.00 > 2; P-Value < 5%) يشير إلى وجود **تأثير عكسي معنوي للرقابة الداخلية على فترة بقاء المدير التنفيذي كأحد أدوات التحصين الإداري.**

وأخيراً فيما يتعلق بنتائج العمود الرابع (Panel D) يتبين للباحث عدم معنوية كافة المتغيرات المستقلة CtrEnv (IC1), RiskAssess (IC2), CtrAct (IC3), InfoCom (IC4), Monitor (IC5) الخاصة ببيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمراقبة أو المتابعة حيث أن - .T-Static ;-0.03 ,-0.04 ,-0.02 ,-0.05 ,-0.00 = β) 1.42, -0.91 < 2; P-Value > 5%)، وهو ما يشير إلى عدم وجود **تأثير معنوي للرقابة الداخلية على استقلالية مجلس الإدارة كأحد أدوات التحصين الإداري.**

وتأسيساً على نتائج النماذج الفرعية للفرض الإحصائي الثالث للدراسة يمكن للباحث قبول الفرض الإحصائي الرئيسي الثالث للدراسة جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير عكسي معنوي للرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري المتمثلة في: الملكية الإدارية، وفترة ولاية المدير التنفيذي.**

نتائج تحليل المسار لاختبار الآثار غير المباشرة

يهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل الدور الوسيط لآليات التحصين الإداري المختلفة المتمثلة في: الملكية الإدارية، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وفترة ولاية المدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، وقد تم تطبيق اختبار Sobel ومن ثم يثبت صحة الفرض الرابع من فروض البحث جزئياً. وبالتالي، يمكن للباحث تحليل الجور الوسيط لآليات التحصين الإداري على المراحل الثلاث التالية:

أولاً: العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة في ظل توسيط الملكية الإدارية كأحد آليات التحصين الإداري:

جدول رقم (٣-٦): نتائج تحليل الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة الملكية الإدارية

Path		Input		Estimate	Sobel Test	P-Value	Result	Mediation
CtrEnv (IC1)	Man_OWN. AQ	a= -0.047 b= 0.490	SEa= 0.006 SEb= 0.010	-0.023	7.735	0.000	Accepted	Partial Mediation
RiskAssess (IC2)		a= -0.040 b= 0.490	SEa= 0.006 SEb= 0.010	-0.020	6.606	0.000	Accepted	
CtrAct (IC3)		a= -0.065 b= 0.490	SEa= 0.007 SEb= 0.010	-0.032	9.123	0.000	Accepted	
InfoCom (IC4)		a= -0.000 b= 0.490	SEa= 0.005 SEb= 0.010	-0.000	0.000	0.995	Rejected	
Monitor (IC5)		a= -0.013 b= 0.490	SEa= 0.005 SEb= 0.010	-0.006	2.596	0.009	Accepted	

انطلاقاً من العرض السابق لمعاملات المسار غير المباشرة يتضح للباحث من خلال الجدول السابق وجود تأثير عكسي معنوي غير مباشر لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة الملكية الإدارية حيث أن معامل المسار غير المباشر يبلغ -٠,٠٢٣، -٠,٠٢٠، -٠,٠٣٢، -٠,٠٠٦ على التوالي أي أن الملكية الإدارية تقلل من التأثير الايجابي لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة

الرقابة والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة بنسبة ٢,٣٪، ٢٪، ٣,٢٪، ٠,٦٪. ومن هذا المنطلق، يمكن للباحث قبول الفرض البديل: ***يوجد تأثير عكسي معنوي للملكية الإدارية على العلاقة الطردية بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (وساطة جزئية).***

ثانياً: العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة في ظل توسيط ازدواجية دور المدير التنفيذي كأحد آليات التحصين الإداري:

جدول رقم (٣-٧): نتائج تحليل الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة ازدواجية دور المدير التنفيذي

Path			Input		Estimate	Sobel Test	P-Value	Result	Mediation
CtrEnv (IC1)	CEO Duality	AQ	a= -0.015	SEa= 0.033	-0.000	0.451	0.652	Rejected	No Mediation
			b= 0.019	SEb= 0.005					
RiskAssess (IC2)			a= -0.060	SEa= 0.031	-0.001	-1.725	0.085	Rejected	
			b= 0.019	SEb= 0.005					
CtrAct (IC3)			a= -0.002	SEa= 0.038	-0.000	-0.053	0.958	Rejected	
			b= 0.019	SEb= 0.005					
InfoCom (IC4)			a= -0.011	SEa= 0.027	-0.000	0.405	0.685	Rejected	
			b= 0.019	SEb= 0.005					
Monitor (IC5)			a= -0.020	SEa= 0.031	-0.000	0.636	0.525	Rejected	
			b= 0.019	SEb= 0.005					

انطلاقاً من العرض السابق لمعاملات المسار غير المباشرة يتضح للباحث من خلال الجدول السابق عدم وجود تأثير معنوي غير مباشر لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة ازدواجية دور المدير التنفيذي حيث أن كافة معاملات المسار غير معنوية عند مستوى ٥٪ أي أن ازدواجية دور المدير التنفيذي لن تؤثر على التأثير الايجابي لكافة أبعاد الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة. ومن هذا المنطلق، يمكن للباحث قبول الفرض العدم: ***لا يوجد تأثير معنوي لازدواجية دور المدير التنفيذي على العلاقة الطردية بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (لا توجد وساطة).***

ثالثاً: العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة في ظل توسيط فترة ولاية المدير التنفيذي كأحد آليات التحصين الإداري:

جدول رقم (٣-٨): نتائج تحليل الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة فترة ولاية المدير التنفيذي

Path			Input		Estimate	Sobel Test	P-Value	Result	Mediation
CtrEnv (IC1)	CEO Tunure	AQ	a= -1.444	SEa= 0.143	-0.028	10.098	0.000	Accepted	Partial Mediation
			b= 0.0195	SEb= 0.000					
RiskAssess (IC2)			a= -1.092	SEa= 0.138	-0.021	7.913	0.000	Accepted	
			b= 0.0195	SEb= 0.000					
CtrAct (IC3)			a= -1.448	SEa= 0.166	-0.028	8.723	0.000	Accepted	
			b= 0.0195	SEb= 0.000					
InfoCom (IC4)			a= -0.062	SEa= 0.117	-0.001	-0.530	0.596	Rejected	
			b= 0.0195	SEb= 0.000					
Monitor (IC5)			a= -0.407	SEa= 0.136	-0.008	2.993	0.003	Accepted	
			b= 0.0195	SEb= 0.000					

انطلاقاً من العرض السابق لمعاملات المسار غير المباشرة يتضح للباحث من خلال الجدول السابق وجود تأثير عكسي معنوي غير مباشر لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة فترة ولاية المدير التنفيذي حيث أن معامل المسار غير المباشر يبلغ -٠,٠٢٨، -٠,٠٢١، -٠,٠٢٨، -٠,٠٠٨ على التوالي أي أن فترة ولاية المدير التنفيذي تقلل من التأثير الايجابي لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة بنسبة ٢,٨٪، ٢,١٪، ٢,٨٪، ٠,٨٪. ومن هذا المنطلق، يمكن للباحث قبول الفرض البديل: ***يوجد تأثير عكسي معنوي لفترة ولاية المدير التنفيذي على العلاقة الطردية بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (وساطة جزئية).***

رابعاً: العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة في ظل توسيط استقلالية مجلس الإدارة كأحد آليات التحصين الإداري:

جدول رقم (٣-٩): نتائج تحليل الأثر غير المباشر للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة استقلالية مجلس الإدارة

Path			Input		Estimate	Sobel Test	P-Value	Result	Mediation
CtrEnv (IC1)	B_Ind.	AQ	a= 0.005	SEa= 0.033	0.000	0.151	0.880	Rejected	No Mediation
			b= 0.013	SEb= 0.005					
RiskAssess (IC2)			a= -0.053	SEa= 0.031	-0.001	-1.429	0.153	Rejected	
			b= 0.013	SEb= 0.005					
CtrAct (IC3)			a= -0.016	SEa= 0.038	0.000	-0.416	0.678	Rejected	
			b= 0.013	SEb= 0.005					
InfoCom (IC4)			a= 0.038	SEa= 0.027	0.000	1.238	0.216	Rejected	
			b= 0.013	SEb= 0.005					

Path	Input		Estimate	Sobel Test	P-Value	Result	Mediation
Monitor (IC5)	a= 0.028	SEa= 0.031	0.000	0.853	0.394	Rejected	
	b= 0.013	SEb= 0.005					

انطلاقاً من العرض السابق لمعاملات المسار غير المباشرة يتضح للباحث من خلال الجدول السابق عدم وجود تأثير معنوي غير مباشر لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمعلومات والاتصالات والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة استقلالية مجلس الإدارة حيث أن كافة معاملات المسار غير معنوية عند مستوى ٥٪ أي أن استقلالية مجلس الإدارة لن تؤثر على التأثير الإيجابي لكافة أبعاد الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة. ومن هذا المنطلق، يمكن للباحث قبول الفرض العدم: ***لا يوجد تأثير معنوي لاستقلالية مجلس الإدارة على العلاقة الطردية بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (لا توجد وساطة).***

وتأسيساً على نتائج اختبارات الفروض الفرعية للأثر الوسيط لآليات التحصين الإداري على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة يمكن للباحث قبول الفرض الإحصائي الرابع للدراسة على جزئياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير غير مباشر لآليات التحصين الإداري على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (وساطة جزئية).**

رابعاً: نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المترحة

بناء على ما تم عرضه في الإطار النظري ولما استنتجه الباحث من التحليل الإحصائي للدراسة يمكن عرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها المتمثلة في الآتي:

١. تعمل فعالية نظام الرقابة الداخلية علي فحص واختبار وتقييم للتأكد من سلامة الإجراءات وتوجيهها، وما إذا كان هناك أي انحراف عن المسار السليم في تنفيذ الأعمال، وتحديد مستوي المخاطر وحسن تنفيذ المهام بشكل فاعل داخل الشركة، وهذا بدوره يحد من ممارسات التحصين الإداري.

٢. تعمل الملكية الإدارية كآلية مراقبة يمكن أن تعزز فعالية حوكمة الشركات، وتؤدي المستويات الأعلى لملكية الأسهم الإدارية إلى زيادة كثافة المراقبة، مما قد يؤدي إلى مزيد من المراجعة في أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودة المراجعة.

٣. يوجد تأثير طردي معنوي لبيئة الرقابة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.

٤. تبين وجود تأثير طردي معنوي لجودة أنشطة الرقابة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.

٥. يوجد تأثير طردي معنوي لجودة أنشطة المتابعة كأحد مكونات الرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة.

٦.قبول الفرض الإحصائي الرئيسي الثاني للدراسة كلياً على الشكل البديل التالي: **يوجد تأثير طردي معنوي لجودة هيكل الرقابة الداخلية بمكوناته الفرعية على جودة علمية المراجعة.**

٧. يوجد تأثير عكسي معنوي للرقابة الداخلية على فترة بقاء المدير التنفيذي كأحد أدوات التحصين الإداري.

٨. يوجد تأثير عكسي معنوي للرقابة الداخلية على آليات التحصين الإداري المتمثلة في: الملكية الإدارية، وفترة ولاية المدير التنفيذي.

٩. تقلل الملكية الإدارية من التأثير الإيجابي لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة بنسبة ٢,٣٪، ٢٪، ٣,٢٪، ٠,٦٪، ومن ثم يمكن للباحث قبول الفرض البديل: **يوجد تأثير عكسي معنوي للملكية الإدارية على العلاقة الطردية بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (وساطة جزئية).**

١٠. وجود تأثير عكسي معنوي غير مباشر لكلٍ من بيئة الرقابة وتقييم المخاطر وأنشطة الرقابة والمتابعة كآليات للرقابة الداخلية على جودة عملية المراجعة في ظل وساطة فترة ولاية المدير التنفيذي حيث أن معامل المسار غير المباشر يبلغ -٠,٠٢٨، -٠,٠٢١، -٠,٠٢٨، -٠,٠٠٨ على التوالي .

١١. يوجد تأثير غير مباشر لآليات التحصين الإداري على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة (وساطة جزئية).

١٢. ضرورة قيام الجهات المسئولة عن إصدار معايير المراجعة الكويتية بإصدار معيار مراجعة يتناول تقييم فعالية الرقابة الداخلية ويحدد متطلبات جودتها والعوامل المؤثرة فيها وحدود مسئولية كل من الإدارة ومراجع الحسابات حول تقييم والإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية بما يتفق مع SOX.

١٣. أهمية إنشاء منظمة مهنية متخصصة مثل معهد الرقابة الداخلية يهتم بتعزيز فعالية بيئة الرقابة الداخلية ويمنح درجة مهنية لمزاولة مهنة متخصصة في الرقابة الداخلية كشهادة مراجع الرقابة الداخلية.

وأخيراً تقترح الدراسة مجالات لبحوث مستقبلية ، تتضمن ما يلي:

١. دراسة أثر العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي علي فعالية الرقابة الداخلية.

٢. دراسة أثر العلاقة بين التحصين الإداري والتجنب الضريبي علي ممارسات تمهيد الدخل.

٣. أثر فعالية الرقابة الداخلية علي التجنب الضريبي للشركات في البيئة الكويتية: الدور المعدل للتحصين الإداري.

٤. أثر آليات التحصين الإداري علي تكلفة التمويل بالاقتراض: أدلة من الشركات الكويتية.

٥. أثر العلاقة بين التحصين الإداري وفعالية الرقابة الداخلية علي تأخر تقرير المراجعة.

خامساً: المراجع

- **المراجع العربية**

الحبشي، هناء عبد القادر الحبشي،٢٠٢٣، أثر تركيز الملكية والملكية المؤسسية على العلاقة بين التحصين الإداري والتحفظ المحاسبي- دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .*المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد ٤٩، العدد ٢، ص ص: ٧١-١٥٠.

الدسوقي، فاطمه محمود ابراهيم، ٢٠٢٢، أثر آليات التحصين الإدارى على تكلفة رأس المال دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٤، العدد ٤، ص ص٤٠١-٤٧٠.

سليمان، حامد نبيل حامد؛ والجوهري، ابراهيم السيد محمد ابراهيم، ٢٠٢٣، آليات التحصين الاداري وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي أدلة عملية من البيئة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوثث المالية والتجارية، المجلد ٤، العدد ١، ص ص ٨٢٠-٨٦٧.

عبد المنعم، ريم محمد محمود، ٢٠٢١، العلاقة بين التحصين الاداري وجودة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، المجلد ٣، العدد ٢، ص ص ١-٧٥.

فرج، هاني خليل، ٢٠٢٣، أثر تفعيل ادارة المراجعة الداخلية على ادراك أصحاب المصالح لفعالية هيكل الرقابة الداخلية بالجامعات الحكومية المصرية-دراسة تجريبية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السابع، العدد الأول، ص ص ١٤٩-٢٠٩.

محمد، هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح، ٢٠٢٣، أثر العلاقة بين محددات التحصين الإداري وقابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المقيدة بالبورصة. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد ٤، العدد ١، ص ص ١٣٣٢ – ١٣٧٤.

-المراجع الأجنبية

AlQadasi, A., & Abidin, S. (2018). The effectiveness of internal corporate governance and audit quality: the role of ownership concentration–Malaysian

evidence. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, *18*(2), 233-253.

Amahalu, N. (2020). Effect of audit quality on financial performance of quoted conglomerates in Nigeria. *International Journal of Management Studies and Social Science Research*, *2*(4).

Andreou, P. C., Ehrlich, D., & Louca, C. (2013, January). Managerial ability and firm performance: Evidence from the global financial crisis. In *European Financial Management Association, Annual Conference*.

Azarberahman, A., & Azarberahman, J. (2016). Financial management (principles, concepts and applications). *Vajegan-e Kherad publication*.

Blankley, A. I., Hurtt, D. N., & MacGregor, J. E. (2014). The relationship between audit report lags and future restatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *33*(2), 27-57.

Bentley-Goode, K. A., Newton, N. J., & Thompson, A. M. (2017). Business strategy, internal control over financial reporting, and audit reporting quality. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, *36*(4), 49-69.

Bhaskar, L. S., Schroeder, J. H., & Shepardson, M. L. (2019). Integration of internal control and financial statement audits: Are two audits better than one?. *The Accounting Review*, *94*(2), 53-81.

Chen, H., W. Dong, H. Han, and N. Zhou. 2017. A comprehensive and quantitative internal control index: Construction, validation, and impact. Review of Quantitative Finance and Accounting 49 (2): 337–377.

Chen, X., Feng, M., & Li, C. (2020). Family entrenchment and internal control: evidence from S&P 1500 firms. *Review of Accounting Studies*, *25*, 246-278.

Chen, Y., Gul, F. A., Truong, C., & Veeraraghavan, M. (2012). Audit quality and internal control weakness: Evidence from SOX 404 disclosures. *Available at SSRN 1979323*.

Chen, T., Dong, H., & Lin, C. (2017). Institutional ownership and audit quality: evidence from Russell index reconstitutions. *Available at SSRN 2849685*.

Carnes, R. R., Christensen, D. M., & Lamoreaux, P. T. (2019). Investor demand for internal control audits of large US companies: Evidence from a regulatory exemption for M&A transactions. *The Accounting Review*, *94*(1), 71-99.

Dakhli, A., & Mtiraoui, A. (2023). Corporate characteristics, audit quality and managerial entrenchment during the COVID-19 crisis: Evidence from an emerging country. *International Journal of Productivity and Performance Management*, *72*(4), 1182-1200.

Di Meo,F.,J.M.G.Lara and G.A.Surroca,2017, Managerial Entrenchment and Earnings Management, Journal of Accounting and Public Policy, http:// www.elsevier.com/locate/jaccpubpol.

Desender, K. A., Aguilera, R. V., Crespi, R., & García-cestona, M. (2013). When does ownership matter? Board characteristics and behavior. *Strategic Management Journal*, *34*(7), 823-842.

Dewayanto, T., Suhardjanto, D., & Setiadi, I. (2017). Ownership structure, audit committee, and internal control disclosure: Indonesia and Philippines. *Review of Integrative Business and Economics Research*, *6*(4), 353.

Elyasiani, E., & Zhang, L. (2015). CEO entrenchment and corporate liquidity management. *Journal of Banking & Finance*, *54*, 115-128.

Fagbemi, T. O., Osemene, O. F., & Agbaje, O. (2020). Management entrenchment, firm characteristics and earnings management of conglomerate companies in Nigeria. *Jurnal Administrasi Bisnis*, *9*(1).

Feng, H., Habib, A., Huang, H. J., & Qi, B. L. (2021). Auditor industry specialization and stock price crash risk: individual-level evidence. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, *28*(4), 427-453.

Farooq, M. U., Kazim, I., Usman, M., & Latif, I. (2018). Corporate governance and audit fees: Evidence from a developing country. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, *12*(1), 94-110.

Fischer, B., Gral, B., & Lehner, O. M. (2014). Evaluating Sox Section 404: Costs, Benefits and Earnings Management. Fischer, B., Gral, B. and Lehner, OM, 43-55.

Hai, P. T., & Quy, N. L. D. (2019). Effect of audit rotation, audit fee and auditor competence to motivation auditor and audit quality: Empirical evidence in Vietnam. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, *23*(2), 1-14.

Ismail, A. H., Merejok, N. M., Dangi, M. R. M., & Saad, S. (2020). Does audit quality matters in Malaysian public sector auditing?. *Journal of Academia*, *7*, 102-116.

Jizi, M., & Nehme, R. (2018). Board monitoring and audit fees: the moderating role of CEO/chair dual roles. *Managerial Auditing Journal*, *33*(2), 217-243.

Jiraporn, P., Chintrakarn, P., Tong, S., & Treepongkaruna, S. (2018). Does board independence substitute for external audit quality? Evidence from an exogenous regulatory shock. *Australian Journal of Management*, *43*(1), 27-41.

Kaawaase, T. K., Nairuba, C., Akankunda, B., & Bananuka, J. (2021). Corporate governance, internal audit quality and financial reporting quality of financial institutions. *Asian Journal of Accounting Research*, *6*(3), 348-366.

Kuntari, Y., Chariri, A., & Nurdhiana, N. (2017). The effect of auditor ethics, auditor experience, audit fees and auditor motivation on audit quality. *Sriwijaya International Journal of Dynamic Economics and Business*, *1*(2), 203-218.

Khalil, H. M. (2023). The Relationship between some Firm's Operational Characteristics and ICS effectiveness: An evidence from non-financial firms listed in the Egyptian Stock Exchange. *Alexandria Journal of Accounting Research*, *7*(1), 41-61.

Kumar, P., & Zattoni, A. (2014). Ownership, managerial entrenchment, and corporate performance. *Corporate Governance*, *22*(1), 1-3.

Lustrilanang, P., Suwarno, S., Arif, B., & Subowo, H. (2023). The effect of auditing quality and internal control on financial resilience in public sector organizations: Information quality as the mediating factor. *International Journal of Data and Network Science*, *7*(4), 1573-1580.

Lamptey, E. K., Tang, A., & Bonaparte, I. (2021). Does managerial entrenchment affect audit report lag. *Corporate Ownership and Control*, *18*, 46-56.

Lustrilanang, P., Suwarno, S., Arif, B., & Subowo, H. (2023). The effect of auditing quality and internal control on financial resilience in public sector organizations: Information quality as the mediating factor. *International Journal of Data and Network Science*, *7*(4), 1573-1580.

Li, K., Niskanen, J., & Niskanen, M. (2019). Capital structure and firm performance in European SMEs: Does credit risk make a difference?. *Managerial Finance*, *45*(5), 582-601.

Li, Q., Li, L., Lu, Y. J., & Chai, K. C. (2022). Ownership structure, fair value measurement and audit fees—empirical evidence from China. *International Journal of Internet Manufacturing and Services*, *8*(4), 352-367.

Mishra, D. R. (2014). The dark side of CEO ability: CEO general managerial skills and cost of equity capital. *Journal of Corporate Finance*, *29*, 390-409.

Mexmonov, S. (2020). The role of the internal audit based international internal audit standards in Uzbekistan. *Архив научных исследований*, *33*(1).

Mitra, S., Jaggi, B., & Al-Hayale, T. (2017). The effect of managerial stock ownership on the relationship between material internal control weaknesses and audit fees. *Review of Accounting and Finance*, *16*(2), 239-259.

Nazaridavaji, H., & Rajaei Khoramabad, R. (2021). The Relationship between the Audit Outputs and Managerial Entrenchment. *Iranian Journal of Accounting, Auditing and Finance*, *5*(1), 99-112.

Nkundabanyanga, S. K., Mugumya, E., Nalukenge, I., Muhwezi, M., & Najjemba, G. M. (2020). Firm characteristics, innovation, financial resilience and survival of financial institutions. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, *10*(1), 48-73.

Onsindu, A. E., Muturi, W., & Kanali, C. (2023). CONTROL ENVIRONMENT AND CONTROL ACTIVITIES INTERNAL CONTROL SYSTEMS AND MANAGEMENT OF LOCAL REVENUE BY COUNTY GOVERNMENTS OF KENYA. *International Research Journal of Economics and Finance*, *5*(1).

Pandapotan, F., Puspitasari, F., & Maharani, A. (2023). Internal Control, Audit Quality, and Tax Avoidance: Evidence from Property and Real Estates. *Neo Journal of economy and social humanities*, *2*(2), 71-77.

Rusmin, R., & Evans, J. (2017). Audit quality and audit report lag: Case of Indonesian listed companies. *Asian Review of Accounting*, *25*(2), 191-210.

Susanto, Y. K., & Pradipta, A. (2017). Corporate governance and audit decision making. *Corporate Ownership & Control*, *15*(1-2), 381-386.

Salehi, M., Mahmoudabadi, M., & Adibian, M. S. (2018). The relationship between managerial entrenchment, earnings management and firm innovation. *International Journal of Productivity and Performance Management*, *67*(9), 2089-2107.

Shan, Y. G., Troshani, I., & Tarca, A. (2019). Managerial ownership, audit firm size, and audit fees: Australian evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, *35*, 18-36.

Shen, H., Xiong, H., Zheng, S., & Hou, F. (2021). Chief executive officer (CEO)'s rural origin and internal control quality. *Economic Modelling*, *95*, 441-452.

Shiri, S. M. M., Hosseinpour, M., & Gholami, S. S.(2023). The effect of managerial stock ownership on the relationship between internal control weaknesses with auditor rotation and audit quality.

Salehi, M., DashtBayaz, M. L., & Mohammadi Moghadam, S. (2018). The relationship between management characteristics and firm innovation. *International Journal of Productivity and Performance Management*, *67*(7), 1113-1131.

Sumaryati, A., PRAPTIKA NOVITASARI, E., & Machmuddah, Z. (2020). Accounting information system, internal control system, human resource competency and quality of local government financial statements in Indonesia. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *7*(10), 795-802.

Salehi, M., & Moghadam, S. M. (2019). The relationship between management characteristics and firm performance. *Competitiveness Review: An International Business Journal*, *29*(4), 440-461.

Setyorini, N., Indiworo, R. H. E., & Sutrisno, S. (2021). The Role Financial Literacy and Financial Planning to Increase Financial Resilience: Household Behaviour as Mediating Variable. *Media Ekonomi Dan Manajemen*, *36*(2), 243-255.

Samaha, K., & Khlif, H. (2017). Audit-related attributes, regulatory reforms and timely disclosure: Further evidence from an emerging market. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *15*(2), 158-179.

Valiyan, H., Abdoli, M., Ostadhashemi, A., & Tahmasebi, R. (2019). Managerial entrenchment and earnings management. *Empirical Research in Accounting*, *9*(3), 245-275.

Yung, K., & Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, *51*, 1005-1032.

Waseem, F., Shaukat, N., & Abbas, S. F. (2023). Impact of Managerial Entrenchment on Firm Performance. *Journal of Entrepreneurship and Business Venturing*, *3*(1).

Zhang, C., & Chen, H. (2016). Product market competition, state ownership and internal control quality. *China Journal of Accounting Studies*, *4*(4), 406-432.